قواعدُ الضَّميرِ عِندَ المُفَسّرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

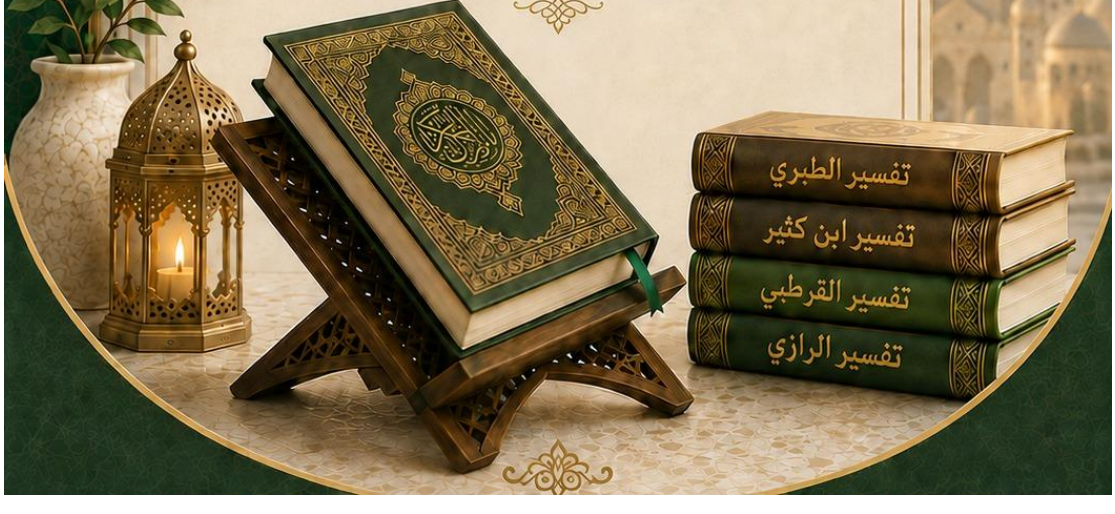

قواعدُ الضَّميرِ عندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء العاشر من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. وهذا هو الجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالضمير عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى واحد وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الضمير في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الضمير في اللغة

المبحث الثاني: معنى الضمير في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ الضمير عند المفسِّرين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة عن الضَّمير

المبحث الثاني: قواعد في الضَّميرِ والعَطف

المبحث الثالث: قواعد في الضَّميرِ والحذف

.....

الفصل الثاني: قواعد الضمير عند المفسِّرين

المبحث الأول: قواعد عامة عن الضَّمير

١. قاعدة: (الضَّميرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها)

٢. قاعدة: (الضَّميرُ لا يَعمَلُ)

٣. قاعدة: (الضميرُ لا يُوصَف ولا يُوصَفُ به)

٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّ الضميرَ يعودُ إلى أقربِ مذكورٍ)

٥. قاعدة: (ضَميرُ الشَّأنِ يُؤتَى به في مَواضعِ التَّفخيمِ)

٦. قاعدة: (حكمُ الضَّميرِ حُكمُ مُظهرِهِ فمَا جَازَ في المُظهَرِ يجوزُ في مُضمَرِهِ)

٨. قاعدة: (قد يُجرَى الضَّميرُ مجرى اسمِ الإشارةِ)

٩. قاعدة: (الضَّمائرُ لا تعودُ إلَّا عَلى الأسماءِ)

١٠. قاعدة: (ضميرُ الفَصلِ مِن مُؤَكِّداتِ الجُملةِ)

١١. قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمائرِ لِلاختصارِ)

١٢. قاعدة: (المُضمَرُ لا يَكونُ إلَّا بَعدَ الظَّاهرِ لفظاً أو مرتبةً أو لفظاً ومرتبةً)

١٣. قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ويَعُودُ الضَّميرُ جَمعاً)

١٤. قاعدة: (قَد يُثَنَّى الضَّميرُ ويَعُودُ عَلى أحدِ المَذكُورَينِ)

١٥. قاعدة: (يقدِّمون الخطابَ على الغَيبةِ في باب الضمير، لأنَّ الخطاب أقدم في الرتبة)

١٦. قاعدة: (أصلُ الضَّميرِ أن يعودَ إلى لفظٍ باعتبارِ مدلولِه وقد يعودُ إلى لفظٍ دُونَ مَدلولِه)

١٧. قاعدة: (متى اتَّصلَ بِالفاعلِ ضميرٌ يَعُودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلَّا يعودَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً)

١٨. قاعدة: ((إيَّا) لفظٌ موضوعٌ لِيتوصلَ به إلى ضميرِ المنصوبِ إذا انقطعَ عمَّا يتَّصلُ بِه)

١٩. قاعدة: (قد يُثَنَّى الضميرُ أو يُجمَعُ لِيدلَّ على تكريرِ الفعلِ)

٢٠. قاعدة: (مِنَ المواضعِ التي يجبُ فيها انفصَالُ الضَّميرِ هو إذا تقدَّمَ على العَاملِ أو تأخَّرَ، لمْ ينفصل إلَّا في ضرورةٍ)

٢١. قاعدة: (المفعولُ به إذا كان ضميراً -لو تأخَّر عن عاملهِ وَجَبَ اتصالُه- وَجَب تقديمُه)

٢٢. قاعدة: (الضميرُ المنفصلُ المرفوعُ يجوز أن يؤَكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ)

٢٣. قاعدة: (إذا اجتمعَ ضمائر فحَيثُ أمكَنَ عودُهَا لِواحدٍ فهو أولى مِن عودِها لِمُختلفٍ)

٢٤. قاعدة: (قَد يَسدُّ مَسَد الضَّميرِ أمورٌ: منها الإشارةُ، ومنها الألفُ واللامُ، ومنها الاسمُ الظَّاهرُ)

٢٥. قاعدة: (إذَا جَاءَ مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه وذُكِرَ بعدَهما ضَميرٌ عَادَ إلى المضافِ؛ لأنَّه المحدثُ عنه دُونَ المُضَاف إليه)

٢٦. قاعدة: (المواضِعُ التي يُفَسَّرُ فيها الضَّميرُ بما بعدَه هي: ضميرُ الشَّأنِ، والمجرورُ بـ «رُبَّ»، والمرفوعُ بنعمَ وبِئسَ وما جرى مَجراهما، وبأوَّلِ المتنازِعَين، والمفسَّر بخبرِه، وبالمُبدِلِ منه)

٢٧. قاعدة: (الضَّميرُ ثلاثةُ أقسام: ظاهرٌ منفصلٌ، وظاهرٌ مُتَّصلٌ، ومُستكن، وهو ثلاثةُ أوجهٍ: ضميرُ المرفوعِ، وضميرُ المنصوبِ، وضميرُ المجرورِ، وكلُّ واحدٍ منها على وجهينِ: مُتَّصل ومُنفَصل، إلا ضمير المجرورِ، فإنَّه مُتَّصلٌ، ولا منفصل له)

٢٨. قاعدة: (الضَّميرُ لا بدَّ وأن يكونَ عائداً إلى مذكورٍ سابقٍ، والضَّميرُ إمَّا أن يكونَ متقدِّماً على المذكورِ لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متأخِّراً عنه لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متقدِّماً لفظاً ومتأخِّراً معنىً، وإمَّا أن يكونَ بالعكسِ)

٢٩. قاعدة: (ضَميرُ الغيبةِ أقسام أحدُها: أن يعودَ إلى شيء سبق ذكرُه في اللفظ بالمطابقةِ، والثَّاني: أن يعودَ على مذكورٍ في سياق الكلام مؤخَّرٍ في اللفظ مقدَّمٍ في النِّيَّة، والثَّالث: أن يدلَّ اللفظُ على صاحبِ الضَّميرِ بالتَّضمُّن، والرَّابع: أن يدلَّ عليه بالالتزام، والخامس: أن يدلَّ عليه السِّياقُ فيُضمَر ثقةً بفهم السامع، والسَّادس: أن لا يعودَ على مذكورٍ ولا معلومٍ بالسِّياقِ أو غيرِه)

المبحث الثاني: قواعد في الضَّميرِ والعَطف

٣٠. قاعدة: (الضَّميرُ يُربَطُ به كما أنَّ حرفَ العطفِ يُربَطُ به)

٣١. قاعدة: (يَقبُحُ أن يُعطَفَ باسمٍ ظاهر على اسم مُضمَر في حال الخفضِ إلَّا بإظهارِ الخَافضِ)

٣٢. قاعدة: (الأصلُ في العطفِ بالواوِ مطابقةُ الضَّميرِ لما قبله في تثنيةٍ وجمعٍ، وأما العطفُ بأو فلا يعودُ الضَّميرُ فيه إلا على أحد ما سبق)

٣٣. قاعدة: (العطفُ على الضَّميرِ الملفوظِ به لا يَجوزُ إلَّا بَعدَ تأكيدِهِ)

٣٤. قاعدة: (قَد يُعطَفُ على الضَّميرِ دُونَ تأكيدِه لأنَّ المجرورَ قامَ مقامَ التَّوكيدِ كما قَامَت «لا»)

٣٥. قاعدة: (إذَا عُطِفَ بِـ (أَو) وَجَبَ إفرادُ الضَّميرِ)

٣٦. قاعدة: (إذا تقدَّمَ الضَّميرَ معطوفٌ، ومعطوفٌ عَلَيه فإن كانَ العطفُ بالـ (واو)، وبـ (حتى) كان الضَّميرُ على ما تقدَّمَ مِنَ الإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ، وإن كانَ العطفُ بالـ (فاء) جاز فيه وجهان: أن يكونَ حسب ما تقدَّمَ قبله، وأن يكونَ مفرداً لا غير. وإن كان العطف ب (ثم) فالأحسنُ الإفرادُ لما فيها مِنَ المُهلة، وإن كانَ العطفُ بما عدا ذلك فإنما يكون الضَّميرُ حسب المتأخِّر مِنَ الأسماءِ المتقدِّم عليه)

٣٧. قاعدة: (في الإغراء يرفع فاعلاً ويجوز أن يُعطَفَ عليه مرفوع، والأقربُ أنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ بها وبأخواتِها في موضعِ جرٍّ)

المبحث الثالث: قواعد في الضَّميرِ والحذف

٣٨. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ كثيراً مِنَ الصِّلَةِ)

٣٩. قاعدة: (قد يُحذَفُ الضَّميرُ لدلالةِ (كلّ) عَلَيه)

٤٠. قاعدة: (لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ المجرورِ بحرفٍ إلَّا بشروطٍ: وهو أن يدخلَ على الموصولِ، أو الموصوف بالموصولِ، أو المضاف إلى الموصول حرفُ جرٍّ، مثل ما دخل على الضَّميرِ لفظاً ومعنى، وأن يتَّحدَ ما تعلَّقَ به الحرفانِ لفظاً ومعنى، وأن لا يكون ذلك المجرور العائد على الموصول وجاره في موضع رفع، وأن لا يكونَ محصوراً، ولا في معنى المحصور، وأن يكونَ متعيناً للرَّبطِ)

٤١. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ في أربعةِ أبواب: الصِّلَة، والصِّفَة، والخَبر، والحَال)

الفصل الأول: الضمير في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الضمير في اللغة:

(الضَّادُ وَالمِيمُ وَالرَّاءُ أَصلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيءِ، وَالآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيبَةٍ وَتَستُّرٍ.

فَالأَوَّلُ قَولُهُم: ضَمَرَ الفَرَسُ وَغَيرُهُ ضُمُوراً، وَذَلِكَ مِن خِفَّةِ اللحمِ، وَقَد يَكُونُ مِنَ الهُزَالِ. وَيُقَالُ لِلمَوضِعِ الَّذِي تُضَمَّرُ فِيهِ الخَيلُ: المِضمَارُ. وَرَجُلٌ ضَمرٌ: خَفِيفُ الجِسمِ. وَاللؤلُؤُ المُضطَمِرُ: الَّذِي فِي وَسَطِهِ بَعضُ الِانضِمَامِ وَالِانضِمَارِ.

وَالآخِرُ الضِّمَارُ، وَهُوَ المَالُ الغَائِبُ الَّذِي لَا يُرجَى. وَكُلُّ شَيءٍ غَابَ عَنكَ فَلَا تَكُونُ مِنهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَنضَاءٍ أُنِخنَ إِلَى سَعِيدٍ ... طُرُوقاً ثُمَّ عَجَّلنَ ابتِكَارَا

حَمِدنَ مَزَارَهُ وَأَصَبنَ مِنهُ ... عَطَاءً لَم يَكُن عِدَةً ضِمَارَا

وَمِن هَذَا البَابِ: أَضمَرتُ فِي ضَمِيرِي شَيئاً، لِأَنَّهُ يُغَيِّبُهُ فِي قَلبِهِ وَصَدرِهِ)[1].

و(الضُّمرُ من الهُزالِ (ولُحُوق البطن)، والفعلُ: ضَمَرَ يضمُرُ ضُمُوراً فهو ضامِرٌ. وقَضيبٌ ضامِرٌ: انضَمَرَ وذَهَبَ ماؤه. والمِضمارُ: موضعٌ تُضَمَّرُ فيه الخَيل، وتضميرُها أن تُعلَفَ قُوتاً بعد السِّمَن. والضَّميرُ: الشيءُ الذي تُضمِرُه في ضَمير قلبِكَ. وتقول: أضمَرتُ صَرفَ الحَرفِ إذا كان متحركا فأسكَنتُه. والغِناءُ مِضمار الشِّعر أي به يُختَبَر، قال:

تَغَنَّ بالشِّعر إما كُنتَ ذا بَصَرٍ ... إنَّ الغِناءَ لهذا الشِّعر مِضمارُ

والضَّمرُ من الرجال: المُهَضَّمُ البطن، اللطيفُ الجسم، وامرأةٌ ضَمرَةٌ والضِّمارُ من العِداتِ: ما كانَ ذا تَسويفٍ. وتضَمَّرَ وجهُه أي انضَمَّت جلدته من الهُزال. والضُّمرانُ: من دِقِّ الشَّجَر، وقيلَ: هو الحَمضُ. والضُّمرانُ: اسمُ كلبٍ.

---

(١) . مقاييس اللغة لابن فارس ٣: ٣٧١.

والضَّومَرانُ والضَّيمُرانُ: نوع من الرَّيحان. والضَّمارُ من المال: ما لا يُرجَى رُجُوعُه) [1].

(وأمَّا الضَّمِير فبمعنى المُضمر ك قَتِيل بِمَعنى مقتول وأصل الإِضمَار السّتر وَمِنه قَول الأَعشَى من

أيا أبتي لَا ترِم عندنَا ... فإنَّا بخيرٍ إذا لم ترِم

تَرَانَا إذا أضمرتك البلادُ ... نُجفَى وتُقطَعُ منّا الرَّحِم) [2].

(المُضَمّرُ: الَّذِي يُضَمّرُ خيلَه لغَزوٍ أَو سِباقٍ. وتَضمِيرُ الخيلِ: هُوَ أَن يُظاهِرَ عَلَيهَا بالعَلفِ حَتَّى تَسمَنَ ثُمَّ لَا تُعلف إِلَّا قُوتاً. والمُجيدُ: صاحبُ الجِيادِ؛ وَالمَعنَى أَن اللهَ يُباعِدُه مِنَ النَّارِ مسافةَ سَبعِينَ سَنَةً تَقطعُها الخَيلُ المُضَمَّرةُ الجِيادُ رَكضاً. ومِضمارُ الفَرَسِ: غايتُه فِي السِّباق. وَفِي حَدِيثِ حُذَيفَةَ: أَنه خَطَبَ فَقَالَ: اليَومَ المِضمارُ وَغَداً السِّباقُ، والسابقُ مَن سَبَقَ إِلى الجَنَّةِ؛ قَالَ شِمرٌ: أَراد أَن اليَومَ العملُ فِي الدُّنيَا للاستِباق إِلى الجَنَّةِ كَالفَرَسِ يُضَمَّرُ قَبلَ أَن يُسابَقَ عَلَيهِ؛ وَيُروَى هَذَا الكَلَامُ لِعَلِيٍّ، كَرَّمَ اللهُ وَجهَهُ. ولُؤلُؤٌ مُضطَمِرٌ: مُنضَمّ؛ وأَنشد الأَزهري بَيتَ الرَّاعِي:

تَلألأَتِ الثُّرَيَّا، فاستنارَت، ... تَلألُؤَ لُؤلُؤٍ فِيهِ اضطِمارُ

وَاللؤلُؤُ المُضطَمِرُ: الَّذِي فِي وَسَطِهِ بعضُ الِانضِمَامِ. وتَضَمّرَ وجهُه: انضَمَّت جِلدتُه مِنَ الهُزَالِ. والضَّمِيرُ: السِّرُّ وداخِلُ الخاطِرِ، وَالجَمعُ الضَّمائرُ. الليثُ: الضَّمِيرُ الشَّيءُ الَّذِي تُضمِره فِي قَلبِكَ، تَقُولُ: أَضمَرت صَرفَ الحَرفِ إِذا كَانَ مُتَحَرِّكاً فأَسكَنته، وأَضمَرتُ فِي نَفسِي شيئاً، والاسم الضَّمِيرُ، وَالجَمعُ الضَّمَائِرُ. والمُضمَرُ: الموضعُ والمَفعولُ؛ وَقَالَ الأَحوص بنُ مُحَمَّدٍ الأَنصاري:

سيَبقَى لَهَا، فِي مُضمَرِ القَلب والحَشا، ... سَرِيرَةُ وُدٍ، يَومَ تُبلى السَّرائِرُ

---

(1) . باختصار من: العين للخليل ٧: ٤١.

(2) . اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١: ٤٧٣.

وكلُّ خَلِيطٍ لَا مَحالَةَ أَنه، ... إِلى فُرقةٍ، يَوماً مِنَ الدَّهرِ، صائرُ

ومَن يَحذَرِ الأَمرَ الَّذِي هُوَ واقعٌ، ... يُصِبهُ، وإِن لَم يَهوَه مَا يُحاذِرُ

وأَضمَرتُ الشَّيءَ: أَخفَيته. وهَوًى مُضمَرٌ وضَمرٌ كأَنه اعتُقد مَصدراً عَلَى حَذفِ الزِّيَادَةِ: مَخفِيٌّ؛ قَالَ طُرَيحٌ:

بِهِ دَخِيلُ هَوًى ضَمرٍ، إِذا ذُكِرَت ... سَلمَى لَهُ جاشَ فِي الأَحشاءِ والتَهبا

وأَضمَرَته الأَرضُ: غَيَّبَته إِما بِمَوتٍ وإِما بسَفَرٍ؛ قَالَ الأَعشى:

أُرانا، إِذا أَضمَرَتك البِلادُ، ... نُجفى، وتُقطَعُ مِنا الرَّحِم

أَراد إِذا غَيَّبَتكَ البلادُ.

والضِّمارُ مِنَ المَالِ: الَّذِي لَا يُرجَى رُجوعُه والضِّمَارُ مِنَ العِدَات: مَا كَانَ عَن تسويف. الجَوهَرِيُّ: الضِّمَارُ مَا لَا يُرجى مِنَ الدَّين والوَعد وكلِّ مَا لَا تَكون مِنهُ عَلَى ثِقةٍ) [1].

المبحث الثاني: معنى الضمير في الاصطلاح

(وحدّ المُضمر هُوَ الِاسم الَّذِي يعودُ إِلَى ظاهرٍ قبله لفظاً أَو تَقديراً، والاشتقاق موجودٌ فِيهِ وَهُوَ الاستتارُ؛ لأَنَّ الضَّمِير لَا يدُلُّ على المسمَّى بِنَفسِهِ وَهُوَ فِي نَفسه مُحتَمل، فالراجع إِلَيهِ الضَّمِير لَا يبين من نفس الضَّمِير، بل هُوَ مَستُور فِيهِ).

وإِنَّما جِيءَ بالضمائر للاختصار وَإِزَالَة اللبس، وَذَلِكَ أَنَّك لَو أعدت لفظ الظَّاهِر لم يُعلم أَنَّ الثَّانِي هُوَ الأَوَّل، وَفِيه أيضاً إِطالة كَقَولِك: جَاءَنِي زيد، فَقلت لَهُ: وَلَو قلت فَقلت لزيد لم يعلم أَنَّ زيدا الثَّانِي هُوَ الأَوَّل) [2].

---

(1) . باختصار من: لسان العرب ٤: ٤٩٢.

(2) . اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١: ٤٧٤.

(المضمر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى: (اعدِلُوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوَى) [المائدة: ٨]، أي: العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكماً، أي ثابتاً في الذهن، كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم.

المضمر: عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره، إما تحقيقاً أو تقديراً.

المضمر المتصل ما لا يستقل بنفسه في التلفظ.

المضمر المنفصل: ما يستقل بنفسه) [1].

الفصل الثاني: قواعد الضمير عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة عن الضَّمير

١. قاعدة: (الضَّميرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (وَلَا تُقَاتِلُوهُم عِندَ المَسجِدِ الحَرَامِ حَتَّى يُقاتِلُوكُم فِيهِ) [البقرة: ١٩١] قال: (و «عند» منصوبٌ بالفعل قبله. و «حتى» متعلقةٌ به أيضاً غايةٌ له بمعنى «إلى»، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَن» كما تقرَّر. والضميرُ في «فيه» يعودُ على «عند»، إذ ضميرُ الظرفِ لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا ب «في»، لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها، وأصلُ الظرفِ على إضمارِ «في» اللهم إلا أَن يُتَوَسَّعَ في الظرفِ فَيَتَعدَّى الفعلُ إلى ضميره مِن غيرِ «في»، لا يُقال: «الظرف ليس حكمه حكمَ ظاهره، ألا ترى أنَّ ضميرَه يُجَرُّ بفي وإن كان ظاهرُه لا يجوزُ ذلك فيه. ولا بدَّ

---

(١) . التعريفات للجرجاني: ٢١٧.

مِن حذفٍ في قوله: (فَإِن قاتَلُوكُم فَاقتُلُوهُم) أي: فإن قاتلوكم فيه فاقتلوهم فيه، فَحَذَفَ لدلالةِ السياقِ عليه) [١].

وقال الشاطبي: (الفرق بين أداتين نحو: لام الجر، بنيت على الكسر فرقا بينها وبين لام الابتداء، ولم يقتصر على التفرقة بالإعراب لعدم ظهوره في المنقوص والمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وعدمه في المبنى والوقف، وفتحت مع المضمر؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله) [٢].

٢. قاعدة: (الضَّميرُ لا يَعمَلُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (يَومَ يَدعُوكُم فَتَستَجِيبُونَ بِحَمدِهِ) [الإسراء: ٥٢] قال العكبري: (قوله تعالى: (يوم يدعوكم): هو ظرف ليكون، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لاسم كان، وإن كان ضمير المصدر، لأن الضمير لا يعمل) [٣].

وبعد أن ذكر أبو حيان كلام العكبري قال: (أما كونه ظرفاً ليكون فهذا مبني على جواز عمل كان الناقصة في الظرف وفيه خلاف. وأما قوله لأن الضمير لا يعمل فهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون أن يعمل نحو مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبيح، يعلقون بعمرو بلفظ هو أي ومروري بعمرو قبيح) [٤].

---

(١) . الدر المصون ٢: ٣٠٧.

(٢) . شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١: ١٢٢.

(٣) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢: ٨٢٤.

(٤) . البحر المحيط ٧: ٦٣.

وقال السمين الحلبي: (فيه أوجهٌ: أحدُها: أنه بدلٌ من «قريباً»، إذا اَعرَبنا «قريباً» ظرفَ زمان كما تقدم. الثاني: أنه منصوبٌ ب «يَكونَ» قاله أبو البقاء، وهذا مَن يُجيز إعمالَ الناقصةِ في الظرفِ، وإذا جَعَلناها تامَّةً فهو معمولٌ لها عند الجميع.

الثالث: أنه منصوبٌ بضميرِ المصدرِ الذي هو اسمُ «يكون» أي: عسى أن يكونَ العَودُ يوم يَدعوكم. وقد منعه أبو البقاء قال: «لأنَّ الضميرَ لا يعمل» يعني عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فيُعملون ضميرَ المصدرِ كمُظهِرِه فيقولون: مروري بزيدٍ حَسَنٌ، وهو بعمروٍ قبيحٌ، وعندهم متعلِّق ب هو لأنَّه ضمير المرور، وأنشدوا قول زهير على ذلك:

وما الحربُ إلا ما عَلِمتُم وذُقتُم ... وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

ف» هو «ضميرُ المصدرِ، وقد تَعَلَّق به الجارُّ بعده، والبصريون يُؤَوِّلونه. الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكُر يومَ يَدعوكم. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ المقدَّر، قالهما أبو البقاء) [1].

وقال العكبري: (خبرُ المُبتدأ إذا كانَ اسمَ فاعلٍ أو صفةً مشبهةً به ولم يَعمل في الظَّاهر كانَ فيه ضميرٌ إجماعاً، فإن كانَ جامِداً مثل: غلامٌ، وأبٌ، وأمٌّ، لم يَكُن فيه ضَميرٌ.

وقالَ الرُّماني والكُوفيون: فيه ضميرٌ.

وحجةُ الأولين أنَّ الضميرَ إنَّما يُحتاجَ إليه لأجلِ شَيئين: أحدُهما: أن يكونَ رابطةً بين الخَبر والمبتدأ، وهذا يكونُ في الخَبرِ المُفرد، لأنَّ الجُملة لَيست هي المُبتدأ، فاحتيجَ إلى ضَميرٍ يَربِطُها به، وأمَّا المُفردُ فهو المُبتدأ في المَعنى، وهما مُرتبطان فلا حاجةَ إلى رابطةٍ أُخرى.

---

(1) . الدر المصون ٧: ٣٦٩.

والثاني: أنَّ الأصلَ في الضَّميرِ الفِعل، إذ كان عاملاً فيما بَعده، وأنَّه لا يخلو عن العَمل، واسمُ الفاعلِ والصَّفة يعملان عَمَلَهُ في الظَّاهِر، فإذا لم يكن هناكَ ظاهرٌ كان فيه ضميرٌ يكون فاعلاً، فالحاجةُ هنا إلى الضَّمير لم تكن لكونه خَبراً، بل لكونِهِ عامِلاً، والاسمُ الجَامدُ لا يَعمَلُ في الظَّاهِرِ، فلا يَعملُ في المُضمرِ، أَلا تَرى أنَّ ضميرَ المَصدَرِ لا يَعملُ عَمَلَ المَصدَرِ لمَّا لَمَ يَكُن مُشتَقّاً وإن كانَ كنايةً عن العاملِ المُشتقِّ.

واحتجَّ الآخرون من وَجهين:

أحدُهُما: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الجامدَ في معنى المُشتقِّ هنا، ألا تَرى أنَّ غلامَكَ بمعنى خادِمُك وأخاكَ بمعنى قريبُك، وكما يفتقرُ ذلك إلى ضميرٍ كذلك ما هو في معناه.

والجوابُ: أمَّا الربطُ فقد حصلَ لكون الثَّاني هو الأولُ في المعنى.

وأمَّا كونُ الجامد في معنى المشتقِّ فلا يوجبُ تَحَمُّلُ الضَّمير، ألا تَرى أنَّه لا يعمل في الظَّاهر، وكذلك الضَّمير لا يعملُ وإن كان في مَعنى ما يعملُ، وسبب ذلك أنَّ القريبَ والخادمَ مشتقان يَعملانِ في الظاهرِ فلزمهما الضَّمير وليس كذلك الجامدُ) [1].

وقال أبو الفداء عماد الدين: (واعلم أنّ قولهم: إنّ الألف واللام لا توصل إلّا بالجملة الفعليّة ليس على إطلاقه بل لا بدّ من قيد آخر، وهو أن يقال: الجملة الفعليّة التي لها تصرّف، ليمكن سبك اسم الفاعل والمفعول منها، فإنّ الأفعال الجامدة لا يمكن ذلك منها لأنها لا تتصرف وهي ستة: ليس، وعسى، ونعم وبئس وفعل التعجب وحبّذا، وإذا تعذّر في الإخبار بالذي أحد الأمور الثلاثة، وهي: إمّا تصدير الذي، أو إقامة الضمير العائد مقام الاسم المخبر عنه،

(١) . التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٢٣٦.

أو تأخير المخبر عنه خبرا، تعذّر الإخبار بالذي، فلا يصحّ الإخبار عن ضمير الشأن لأنّ له صدر الكلام فلا يؤخّر ولا عن الوصف بدون الموصوف، لأنّه يلزم وقوع الصفة مضمرة، والمضمر لا يجوز أن يوصف به، فلو أخبرت عن الكريم في قولك: رأيت زيدا الكريم، وقلت: الذي رأيت زيدا إيّاه الكريم لم يجز، وكذلك لا يخبر عن الموصوف بدون صفته، لأنّه يلزم أن يقع المضمر موصوفا وذلك غير جائز، فلو أخبرت عن زيد، في قولك: رأيت زيدا الكريم وقلت: الذي رأيت إياه الكريم زيد لم يجز ذلك وكذلك الحال والتمييز لامتناع وقوع الضمير حالا أو تمييزا؛ لأنّ الضمير معرفة ويمتنع أن يكون شيء منهما معرفة، وكذلك المصدر العامل في نحو: أعجبني ضربي زيدا، لامتناع جعل الضمير عاملا مكان المصدر، لأنّ الضمير لا يعمل) [1].

٣. قاعدة: (الضميرُ لا يُوصَف ولا يُوصَفُ به)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي عند قوله سبحانه: (لَيسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشرِقِ وَالمَغرِبِ) [البقرة: ١٧٧] قال: (قرأ الجمهور برفع «البر»، وحمزة وحَفص عن عاصم بنصبه. فقراءةُ الجمهور على أنه اسمُ «ليس»، و «أن تُوَلُّوا» خبرها في تأويلِ مصدرٍ، أي: ليس البرُّ توليتكم. ورُجِّحَت هذه القراءةُ من حيث إنه ولي الفعلُ مرفوعَه قبل منصوبِه. وأمّا قراءةُ حمزةَ وحفص فالبرَّ خبرٌ مقدَّمٌ، و «أن تُوَلُّوا» اسمها في تأويلِ مصدرٍ. ورُجِّحَت هذه القراءةُ بأنّ المصدر المؤولَ أَعرَفُ من المُحَلّى بالألفِ واللام لأنه يُشبِهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوصَفُ به، والأعرفُ ينبغي أن يُجعَلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرفِ الخبرَ.

---

(١) . الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين ١: ٢٦٨.

وتقديمُ خبرِ ليس على اسمِها قليلٌ حتى زَعَم مَنعَه جماعةٌ، منهم ابن دَرَستَوَيه قال: لأنها تُشبه «ما» الحجازية، ولأنها حرفٌ على قولِ جماعةٍ، ولكنه محجوجٌ بهذه القراءة المتواترةٍ وبقول الشاعر:

سَلِي إن جَهِلتِ الناسَ عَنَّا وعنهم ... وليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

وقال آخر:

أليسَ عظيماً أَن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... وليس علينا في الخُطوبِ مُعَوَّلُ) [1].

ولأَنَّ الضمير لا يجوز أَن يحل محل الاسم حتى يعرف المخاطب من المقصود بالضمير فقد قرَّر سيبويه أَنَّ الضمير لا يوصف. يقول: (من قبل أَنَّ هو اسم مضمَر والمضمر لا يوصَف بالمظهر أبداً؛ لأنه قد استغنى عن الصفة. وإنما تُضمِر الاسم حين يستغنى بالمعرفة، فمن ثم لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجلُ. ألا ترى أنك لو قلت: مررت بهو الرجل، لم يجز ولم يَحسن، ولو قلت: مررت بهذا الرجل، كان حسناً جميلاً) [2].

وهذا أمر منطقي؛ فإِنَّ النعت يأتي متمِّماً لما يطلبه المتبوع بحسب المقام، وهذا يعنى أَنَّ النعت قد يأتي: للتوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والإبهام والتوكيد والتفصيل، وكل هذا لا يحتاجه الضمير، لأَنَّنا لا نستخدم الضمير إلا إذا علمنا تماما وبصورة واضحة الاسم الذي يمثل مرجع هذا الضمير[3].

---

(1) . الدر المصون ٢: ٢٤٤.

(2) . الكتاب لسيبويه ٢: ٨٨.

(3) . انظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه لإيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة: ٢٩٢.

٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّ الضميرَ يعودُ إلى أقربِ مذكورٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الرازي وأبو حيان وابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَمَن يَفعَل ذلِكَ عُدواناً وَظُلماً فَسَوفَ نُصلِيهِ نَاراً) [النساء: ٣٠] قال الرازي: (اختلفوا في أن قوله: (وَمَن يَفعَل ذلِكَ) إلى ماذا يعود؟ على وجوه: الأول: قال عطاء: إنه خاص في قتل النفس المحرمة، لأن الضمير يجب عوده إلى أقرب المذكورات) [١].

وعند قوله تعالى: (تِلكَ حُدُودُ اللهِ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدخِلهُ جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهارُ) [النساء: ١٣] قال الرازي: (قوله: تلك إشارة إلى ماذا؟ فيه قولان: الأول: أنه إشارة إلى أحوال المواريث.

القول الثاني: أنه إشارة إلى كل ما ذكره من أول السورة الى هاهنا من بيان أموال الأيتام وأحكام الأنكحة وأحوال المواريث وهو قول الأصم.

حجة القول الأول أن الضمير يعود إلى أقرب المذكورات، وحجة القول الثاني أن عوده إلى الأقرب إذا لم يمنع من عوده إلى الأبعد مانع يوجب عوده إلى الكل) [٢].

وعند قوله تعالى: (وَقالَ اللهُ إِنِّي مَعَكُم لَئِن أَقَمتُمُ الصَّلاةَ وَآتَيتُمُ الزَّكاةَ) [المائدة: ١٢] قال الرازي: (قوله (إِنِّي مَعَكُم) خطاب لمن؟ فيه قولان: الأول: أنه خطاب للنقباء، أي وقال الله للنقباء إني معكم. والثاني: أنه خطاب لكل بني إسرائيل.

وكلاهما محتمل إلا أن الأول أولى. لأن الضمير يكون عائدا إلى أقرب المذكورات، وأقرب المذكور هنا النقباء والله أعلم) [٣].

---

(١). تفسير الرازي ١٠: ٥٨.

(٢). تفسير الرازي ٩: ٥٢٥.

(٣). تفسير الرازي ١١: ٣٢٣.

وعند قوله سبحانه: (وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُم لَعِباً وَلَهواً وَغَرَّتهُمُ الحَياةُ الدُّنيا وَذَكِّر بِهِ أَن تُبسَلَ نَفسٌ بِما كَسَبَت) [الأنعام: ٧٠] قال الرازي: (اختلفوا في أن الضمير في قوله: (بِهِ) إلى ماذا يعود؟

قيل: وذكر بالقرآن وقيل إنه تعالى قال: (وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُم لَعِباً وَلَهواً) والمراد الدين الذي يجب عليهم أن يتدينوا به ويعتقدوا صحته. فقوله: (وَذَكِّر بِهِ) أي بذلك الدين لأن الضمير يجب عوده إلى أقرب المذكور. والدين أقرب المذكور، فوجب عود الضمير إليه) [١].

وعند قوله عز وجل: (وَوَهَبنا لَهُ إِسحاقَ وَيَعقُوبَ كُلاًّ هَدَينا وَنُوحاً هَدَينا مِن قَبلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ داوُدَ وَسُلَيمانَ) [الأنعام: ٨٤] قال الرازي: (أما قوله: (وَمِن ذُرِّيَّتِهِ داوُدَ وَسُلَيمانَ) فقيل: المراد ومن ذرية نوح، ويدل عليه وجوه: الأول: أن نوحا أقرب المذكورين وعود الضمير إلى الأقرب واجب) [٢].

وعند قوله سبحانه: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ الجِنَّ وَخَلَقَهُم) [الأنعام: ١٠٠] ذكر الرازي أنهم اختلفوا في الضمير في قوله: (خَلَقَهُم) إلى ماذا يعود؟ على قولين:

(القول الثاني: أن الضمير عائد إلى الجاعلين، وهم الذين أثبتوا الشركة بين الله تعالى وبين الجن، وهذا القول عندي ضعيف لوجهين: أحدهما: أنا إذا حملناه على ما ذكرناه صار ذلك اللفظ الواحد دليلا قاطعا تاما كاملا في إبطال ذلك المذهب، وإذا حملناه على هذا الوجه لم يظهر منه فائدة.

وثانيهما: أن عود الضمير إلى أقرب المذكورات واجب، وأقرب المذكورات في هذه الآية هو الجن، فوجب أن يكون الضمير عائدا إليه) [٣].

---

(١). تفسير الرازي ١٣: ٢٤.

(٢). تفسير الرازي ١٣: ٥٢.

(٣). تفسير الرازي ١٣: ٩١.

وعند قوله عز وجل: (وَآتَى المالَ عَلى حُبِّهِ) [البقرة: ١٧٧] قال أبو حيان: (والظاهر أن الضمير في (حُبِّهِ) عائد على المال لأنه أقرب مذكور، ومن قواعد النحويين أن الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل) [١].

وعند قوله تعالى: (وَإِن يُرِيدُوا خِيانَتَكَ فَقَد خانُوا اللهَ مِن قَبلُ فَأَمكَنَ مِنهُم) [الأنفال: ٧١] قال أبو حيان: (والظاهر أن الضمير في وإن يريدوا على الأسرى لأنه أقرب مذكور) [٢].

وعند قوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسأَلُوا عَن أَشياءَ إِن تُبدَ لَكُم تَسُؤكُم وَإِن تَسأَلُوا عَنها حِينَ يُنَزَّلُ القُرآنُ تُبدَ لَكُم عَفَا اللهُ عَنها) [المائدة: ١٠١] قال ابن عاشور: (وقوله: (عَفَا اللهُ عَنها) يحتمل أنه تقرير لمضمون قوله: (وَإِن تَسأَلُوا عَنها حِينَ يُنَزَّلُ القُرآنُ تُبدَ لَكُم)، أي أن الله نهاكم عن المسألة وعفا عنكم أن تسألوا حين ينزل القرآن.

وهذا أظهر لعوذ الضمير إلى أقرب مذكور، باعتبار تقييده حين ينزل القرآن) [٣].

٥. قاعدة: (ضَميرُ الشَّأنِ يُؤتَى به في مَواضعِ التَّفخيمِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزركشي وأبو السعود فقد قال الزركشي: (ضمير البيان للمذكر والقصة للمؤنث ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه والإطناب فيه ومن ثم قيل له: الشأن والقصة وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك

---

(١). البحر المحيط ٢: ١٣٥.

(٢). البحر المحيط ٥: ٣٥٦.

(٣). التحرير والتنوير ٧: ٦٨.

الجملة وتكون الجملة خبرا عنه ومفسرة له، ويفعلون ذلك في مواضع التفخيم والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له وقد يكون لمجرد التعظيم كقوله تعالى: (إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلهَ إِلَّا أَنَا) [طه: ١٤].

وقد يفيد معه الانفراد نحو قوله تعالى: (قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١] أي: المنفرد بالأحدية.

قال جماعة من النحاة: هو ضمير الشأن و"الله" مبتدأ ثان و"أحد" خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه وقيل هو كناية عن الله لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت.

ومنه: (وَأَنَّهُ لَمَّا قامَ عَبدُ اللهِ يَدعُوهُ) [الجن: ١٩] ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث كقوله تعالى: (فَإِنَّها لَا تَعمَى الأَبصارُ) [الحج: ٤٦] فالهاء في (فإنها) ضمير القصة و(تَعمَى الأَبصارُ) في موضع رفع خبر إن وقوله تعالى: (أَوَلَم يَكُن لَهُم آيَةً أَن يَعلَمَهُ عُلَماءُ بَنِي إِسرائِيلَ) [الشعراء: ١٩٧] بقراءة الياء و"أن يعلمه" مبتدأ وآية الخبر والهاء ضمير القصة وأنث لوجود آية في الكلام) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَمَن أَظلَمُ مِمَّنِ افتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً أَو كَذَّبَ بِآياتِهِ إِنَّهُ لَا يُفلِحُ الظَّالِمُونَ) [الأنعام: ٢١] قال أبو السعود: ((إِنَّهُ) الضميرُ للشأنِ، ومدارُ وضعِهِ موضعَه ادِّعاءُ شهرتِه المُغنية عن ذكره، وفائدةُ تصدير الجملة به الإيذانُ بفخامة مضمونها مع ما فيه من زيادة تقريرِه في الذهن، فإنَّ الضميرَ لا يُفهمُ منه من أولِ الأمرِ إلا شأنٌ مبهمٌ لهُ خطرٌ، فيبقى الذهنُ مترقّباً لما يعقُبه فيتمكنُ عندَ ورودِه لَهُ فضلُ تمكُّنٍ، فكأنه قيل: إن الشأنَ الخطيرَ هذا هو (لَا

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٤١٠.

يُفلِحُ الظالمون)، أي لا ينجُون من مكروهٍ، ولا يفوزون بمطلوب، وإذا كان حالُ الظالمين هذا فما ظنُّك بمن في الغايةِ القاصيةِ من الظلم) [١].

٦. قاعدة: (حكمُ الضَّميرِ حُكمُ مُظهرِه فمَا جَازَ في المُظهَرِ يجوزُ في مُضمَرِه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً) [البقرة: ١٢٤] قال: (قوله: (جَاعِلُكَ) هو اسمُ فاعلٍ من «جَعَلَ» بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين أحدُهما: الكافُ وفيها الخلافُ المشهورُ: هل هي في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ؟ وذلك أن الضميرَ المتصل باسمِ الفاعلِ فيه ثلاثة أقوال، أحدُها: أنه في محلِّ جرٍّ بالإضافة.

والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ، وإنَّما حُذِفَ التنوينُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ، قالوا: ويَدُلُّ على ذلك وجودُه في الضرورةِ كقوله:

فما أَدري وظني كلَّ ظَنِّ ... أَمُسلِمُني إلى قومي شُراحي

وقال آخر:

هُمُ الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُونه ...

وهذا على تسليمِ كونِ نون «مُسلِمُني» تنويناً، وإلَّا فالصحيحُ أنها نونُ وقايةٍ.

الثالث وهو مذهبُ سيبويه أنَّ حكمَ الضميرِ حكمُ مُظهره فما جاز في المُظهَرِ يجوزُ في مضمرِه) [٢].

---

(١). تفسير أبي السعود ٣: ١١٩.

(٢). الدر المصون ٢: ٩٩.

٨. قاعدة: (قد يُجرَى الضَّميرُ مجرى اسمِ الإشارةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري والسمين الحلبي وأبو السعود وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (عوان بَينَ ذلك) [البقرة: ٦٨] قال الزمخشري: (فإن قلت: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلت: جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدّم، للاختصار في الكلام، كما جعلوا «فعل» نائبا عن أفعال جمة تذكر قبله: تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذلك. وقد يجرى الضمير مجرى اسم الإشارة في هذا. قال أبو عبيدة قلت لرؤبة في قوله:

فِيهَا خُطُوطٌ مِن سَوَادٍ وَبَلَق ... كَأَنَّهُ فِي الجِلدِ تَولِيعُ البَهَق

إن أردت الخطوط فقل: كأنها. وإن أردت السواد والبلق فقل: كأنهما. فقال: أردت كأن ذاك، ويلك! والذي حسن منه أنّ أسماء الإشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات. ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع) [١].

وقال السمين الحلبي: قوله: (و «بين» إنما تُضاف لشيئين فصاعداً، وجاز أن تضافَ هنا إلى مفرد، لأنه يُشارُ بِهِ إلى المثنى والمجموع، كقوله:

إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدَى ... وكِلا ذلك وَجهٌ وقَبَل

كأنه قيل: بين ما ذُكِر من الفارضِ والبِكر) [٢].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو أَنَّ لَهُم ما فِي الأَرضِ جَمِيعاً وَمِثلَهُ مَعَهُ لِيَفتَدُوا بِهِ مِن عَذابِ يَومِ القِيامَةِ ما تُقُبِّلَ مِنهُم) [المائدة: ٣٦] قال

---

(١). الكشاف ١: ١٤٩.

(٢). الدر المصون ١: ٤٢٢.

الزمخشري: (فإن قلت: لم وحد الراجع في قوله: (لِيَفتَدُوا بِهِ) وقد ذكر شيآن؟ قلت: نحو قوله:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

أو على إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، كأنه قيل: ليفتدوا بذلك) [1].

وقال ابن عاشور: (وأفرد الضمير في قوله: (به) مع أن المذكور شيئان هما: ما في الأرض ومثله: إما على اعتبار الضمير راجعاً إلى ما في الأرض فقط، ويكون قوله ومثله معه معطوفاً مقدماً من تأخير. وأصل الكلام لو أن لهم ما في الأرض ليفتدوا به ومثله معه.

ودل على اعتباره مقدماً من تأخير إفراد الضمير المجرور بالباء. ونكتة التقديم تعجيل اليأس من الافتداء إليهم ولو بمضاعفة ما في الأرض. وإما، وهو الظاهر عندي، أن يكون الضمير عائداً إلى مثله معه، لأن ذلك المثل شمل ما في الأرض وزيادة فلم تبق جدوى لفرض الافتداء بما في الأرض لأنه قد اندرج في مثله الذي معه.

ويجوز أن يجرى الضمير مجرى اسم الإشارة في صحة استعماله مفردا مع كونه عائداً إلى متعدد على تأويله بالمذكور، وهذا شائع في اسم الإشارة كقوله تعالى: (عَوانٌ بَينَ ذلِكَ) [البقرة: ٦٨] أي بين الفارض والبكر، وقوله: (وَمَن يَفعَل ذلِكَ يَلقَ أَثاماً) [الفرقان: ٦٨] إشارة ما ذكر من قوله: (وَالَّذِينَ لَا يَدعُونَ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ وَلا يَقتُلُونَ النَّفسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ وَلا يَزنُونَ) [الفرقان: ٦٨]؛ لأن الإشارة صالحة للشيء وللأشياء، وهو قليل في الضمير، لأن صيغ الضمائر كثيرة مناسبة لما تعود إليه، فخروجها عن ذلك عدول عن أصل الوضع، وهو قليل ولكنه فصيح، ومنه قوله تعالى: (قُل أَرَأَيتُم إِن أَخَذَ اللهُ سَمعَكُم

---

(١). الكشاف ١: ٦٢٩.

وَأَبصارَكُم وَخَتَمَ عَلى قُلُوبِكُم مَن إِلهٌ غَيرُ اللهِ يَأتِيكُم بِهِ) [الأنعام: ٤٦] أي بالمذكور.

وقد جعله في «الكشاف» محمولاً على اسم الإشارة، وكذلك تأوله رؤبة لما أنشد قوله:

فِيهَا خُطُوطٌ مِن سَوَادٍ وَبَلَق ... كَأَنَّهُ فِي الجِلدِ تَولِيعُ البَهَق

فقال أبو عبيدة: قلت: لرؤبة إن أردت الخطوط فقل: كأنها، وإن أردت السواد فقل: كأنهما، فقال: أردت كأن ذلك ويلك. ومنه في الضمير قوله تعالى: (وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحلَةً فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفساً [النساء: ٤]) [1].

وعند قوله سبحانه: (قُل أَرَأَيتُم إِن أَخَذَ اللهُ سَمعَكُم وَأَبصارَكُم وَخَتَمَ عَلى قُلُوبِكُم مَن إِلهٌ غَيرُ اللهِ يَأتِيكُم بِهِ) [الأنعام: ٤٦] قال الزمخشري: (بِهِ: أي يأتيكم بذاك، إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ وختم عليه يَصدِفُونَ يعرضون عن الآيات بعد ظهورها) [2].

وعند قوله تعالى: (حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيرِهِ) [الأنعام: ٦٨] قال السمين الحلبي: (قوله: (يُكَفَرُ بِهَا) في محلِّ نصبٍ على الحال من الآيات، و» بها «في محلِّ رفعٍ لقيامِه مقامَ الفاعلِ، وكذلك في قولِه (وَيُستَهزَأُ بِهَا) والأصل: يَكفر بها أحدٌ، فلمَّا حُذِف الفاعلُ قام الجارُّ والجرورُ مقامه، ولذلك رُوعي هذا الفاعلُ المحذوف، فعاد عليه الضميرُ من قوله» معهم «» حتى يخوضوا «كأنه قيل: إذا سمعتم آياتِ الله يَكفُر بها المشركون ويستهزئ بها المنافقون فلا تَقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيرِه أي: غيرِ حديث الكفر والاستهزاء، فعاد الضمير في» غيره «على ما دلَ عليه المعنى.

---

(١). التحرير والتنوير ٦: ١٨٨.

(٢). الكشاف ٢: ٢٤.

وقيل: الضمير في (غيره) يجوزُ أَن يعود على الكفر والاستهزاء المفهومَين من قوله» يكفر بها «و» يستهزأ بها «وإنما أفرد الضمير وإن كان المراد به شيئين لأحد أمرين: إمَّا لأنَّ الكفرَ والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى، وإمَّا لإجراءِ الضميرِ مُجرى اسمِ الإشارةِ نحو: (عَوَانٌ بَينَ ذلك) [البقرة: ٦٨] وقوله:

كأنَّه في الجِلدِ توليعُ البَهَق) [١].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّهُ كانَ حُوباً كَبِيراً) [النساء: ٢] قال: في الهاءِ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعودُ على الأكلِ المفهوم من «لا تأكلوا» . والثاني: على التبدُّل المفهومِ من «لا تَتَبدَّلوا» . والثالث: عليهما، ذهاباً به مذهبَ اسمِ الإشارة نحو: (عَوَانٌ بَينَ ذلك) [البقرة: ٦٨]) [٢].

وعند قوله سبحانه: (ذلِكَ مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا) [آل عمران: ١٤] قال: (الإشارةُ ب «ذلك» للمذكور المتقدِّم، فلذلك وَحَّد اسمَ الإشارة، والمشارُ إليه متعددٌ كقولِه تعالى: (عَوَانٌ بَينَ ذلك) [البقرة: ٦٨]، وقد تقدَّم شيآن) [٣].

وعند قوله سبحانه: (وَلَيسَتِ التَّوبَةُ لِلَّذِينَ يَعمَلُونَ السَّيِّئاتِ حَتَّى إِذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ المَوتُ قالَ إِنِّي تُبتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُم كُفَّارٌ أُولئِكَ أَعتَدنا لَهُم عَذاباً أَلِيماً) [النساء: ١٨] قال: (قوله: «أولئك» مبتدأ، و «أَعتَدنا» خبرُه، و «أولئك» يجوز أن يكونَ إشارةً إلى «الذين يموتون وهم كفار، لأنَّ اسم الإشارة يَجري مَجرى الضميرِ فيعودُ لأقربِ مذكور، ويجوزُ أَن يُشارَ به إلى الصِّفتين: الذين يعملون السيئات والذين يَمُوتون وهم كفار) [٤].

---

(١) . الدر المصون ٤: ١٢١.

(٢) . الدر المصون ٣: ٥٥٧.

(٣) . الدر المصون ٣: ٦٣.

(٤) . الدر المصون ٣: ٦٢٦.

وعند قوله سبحانه: (وَلَو شَاءَ اللهُ مَا فَعَلُوهُ) [الأنعام: ١٣٧] قال أبو السعود: ((وَلَو شَاء الله) أي عدمَ فعلهم ذلك (مَا فَعَلُوهُ) أي ما فعل المشركون ما زُيّن لهم من القتل أو الشركاء التزيين أو الإرداء واللبس أو الفريقان جميعَ ذلك على إجراء الضميرِ مُجرى اسمِ الإشارةِ) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعدَهُ يُؤمِنُونَ) [الأعراف: ١٨٥] قال: (قطع الاحتمال إيمانِهم رأساً ونفيٌ له بالكلية مترتبٌ على ما ذكر من تكذيبهم بالآيات وإخلالِهم بالتفكر والنظر والباءُ متعلقةٌ بـ (يؤمنون) وضميرُ بعده للآيات على حذفِ المضاف المفهومِ من كذبوا والتذكيرُ باعتبار كونِها قرآناً أو بتأويلها بالمذكور وإجراءِ الضَّميرِ مُجرى اسمِ الإشارةِ والمعنى أكذبوا بها ولم يتفكروا فيما يوجب تصديقها من أحواله صلى الله عليه وسلم وأحوالِ المصنوعاتِ فبأي حديث يؤمنون بعد تكذيبه ومعه مثلُ هذه الشواهدِ القويةِ كلا وهيهات) [٢].

وعند قوله تعالى: (نَبِّئنا بِتَأوِيلِهِ) [يوسف: ٣٦] قال: (بتأويل ما ذكر من الرؤيين، أو ما رئى بإجراء الضمير مجرى (ذلك) بطريق الاستعارة، فإن اسم الإشارة يشار به إلى متعدد كما في قوله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَق ... كأَنَّهُ فِي الجلدِ تَوليعُ البهق

أي كأن ذلك والسر في المصير إلى إجراء الضَّميرِ مجرى اسمِ الإشارةِ مع أنه لا حاجة إليه بعد تأويل المرجع بما ذكر أو بما رئى أن الضمير إنما يتعرض لنفس المرجع من حيثُ هو من غير تعرض لحال من أحواله فلا يتسنى تأويله بأحد الاعتبارين إلا بإجرائه مجرى اسم الإشارة الذى يدل على المشار إليه بالاعتبار الذى جرى عليه في الكلام فتأمل هذا إذا قالاه معاً أو قاله أحدهما من جهتهما معا وأما ما إذا قاله كل منهما إثر ما قص ما رآه فالخطاب المذكور ليس

---

(١). تفسير أبي السعود ٣: ١٨٩.

(٢). تفسير أبي السعود ٣: ٢٩٩.

عبارتهما ولا عبارة أحدهما من جهتهما ليتعدد المرجع بل عبارة كل منهما نبئني بتأويله مستفسراً لما رآه وصيغة المتكلم مع الغير واقعة في الحكاية دون المحكى على طريقة قوله عز وجل يأَيُّهَا الرسل كُلُوا مِنَ الطيبات فإنهم لم يخاطبوا بذلك دفعة بل خوطب كل منهم في زمانه بصيغة مفردة خاصة به) [1].

٩. قاعدة: (الضَّمائرُ لا تعودُ إلَّا عَلى الأسماءِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (وَقالُوا مَهما تَأتِنا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسحَرَنا بِها فَما نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ) [الأعراف: ١٣٢] قال عن (مهما): (وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَود الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف كقوله (مَهمَا تَأتِنَا بِهِ) فالهاء في «به» تعود على «مهما»، وشَذَّ السهيليُّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً) [2].

وقال ابن يعيش: (من الحروف حرفان يكون كل واحد منهما وما بعده مصدراً يُحكَم على محلّه بالإعراب، ويقع فاعلاً ومفعولاً ومجروراً، وهما "ما"، و"أن".

فأمّا "ما" إذا كانت والفعلَ مصدراً؛ ففيها خلافٌ بين أصحابنا. فسيبويه كان يقول: إنّها حرفٌ كـ"أن"، إلَّا أنّها لا تعمل عملَها، فيقول في "أعجبني ما صنعتَ": إنّه بمنزلةِ "أعجبني أن قمتَ"، ويلزمه على هذا أن يقول: "أعجبني ما ضربتَ زيداً"، كما تقول: "أن ضربتَ زيداً". قال المبرد: وكان يقوله.

والأخفش كان يرى أنها في هذه المواضع لا تكون إلَّا اسماً، فإن كانت معرفة؛ فهي بمنزلةِ "الَّذِي" عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلةِ " الَّذِي"، ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلةِ "الذي". وتكون نكرة في تقديرِ

---

(١). تفسير أبي السعود ٤: ٢٧٥.

(٢). الدر المصون ٥: ٤٣٠.

"شَيء"، ويكون الفعل بعدها صفةً لها، وفي كِلا الحالين لا بد من عائدٍ يعود عنده إليها، فيُجيز: "أعجبني ما صنعتَ"، والمعنى: صنعتَهُ، لأنّ الفعل متعدٍّ، فجاز أن تُقدِّر ضميراً يكون مفعولاً، ولا يجوز عنده: "أعجبنى ما قمتَ"؛ لأنّ الفعل غيرُ متعدّ، فلا يصح تقديرُ ضمير فيه، ولذلك لا يجوز عنده: "أعجبني ما ضربتَ زيداً"؛ لأن الفعل قد استوفى مفعولَه. ولا يصح فيه تقديرُ ضميرِ مفعول آخرَ.

وممّا يؤيد مذهبَ سيبويه قوله تعالى: (وَمِمَّا رَزَقنَاهُم يُنفِقُونَ)، فلو كانت "ما" هنا اسماً، للَزم أن يكون في الجملة بعدها ضميرٌ، ولا ضميرَ فيها، ولا يصح تقديرُ ضمير؛ لأنّ الفعل قد استوفى مفعولَه.

فإن قيل: فأنت تقول: "أعجبني ما صنعت"، و"سرّني ما لبِستَ"، ويكون ثَمّ عائدٌ على معنى "صنعتَهُ"، و"لبستَهُ"، ولا يعود الضمير إلَّا إلى اسم، قيل: متى اعتقدتَ عودَ الضمير إلى "ما" كانت اسماً لا محالةَ، ومتى لم تعتقد ذلك؛ فهي حرفٌ) [1].

وقال ابن الناظم: (ويدلك على أن الألف واللام في نحو: الضارب اسم موصول أمور:

الأول: استحسان خلو الصفة معهما عن الموصوف، إذا قلت: جاء الكريم المحسن، فلولا أن الألف واللام هنا اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف، مع الألف واللام، كما يقبح بدونها.

الثاني: عود الضمير عليها، نحو: (أفلح المتقي ربه)، فإنه لا يعود الضمير إلا على الاسم) [2].

---

(1) . شرح المفصل لابن يعيش ٥: ٨٥.

(2) . شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٩.

١٠. قاعدة: (ضميرُ الفَصلِ مِن مُؤَكِّداتِ الجُملةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم سيبويه والزركشي والواحدي، فقد قال الزركشي وهو يذكر المؤكدات: (الفصل، وهو من مؤكدات الجملة وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد وقال: في قوله تعالى: (إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً) [الكهف: ٤٠] (أنا) وصف للياء في (ترن) يزيد تأكيدا وهذا صحيح لأن المضمر يؤكد الضمير وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يعهد ولهذا سماه بعضهم دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ولهذا قالوا لا يجاء مع التوكيد فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل وخالف في أماليه فقال: ضمير الفصل ليس توكيدا لأنه لو كان فإما لفظيا أو معنويا لا جائز أن يكون لفظيا لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول كزيد زيد أو معناه كقمت أنا والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنيا عن المسند إليه ولا مفسرا ولا جائز أن يكون معنويا لأن ألفاظه محصورة كالنفس والعين وهذا منه نفي للتوكيد الصناعي ولبس للكلام.

وفي البسيط للواحدي عند قوله تعالى: (وَأُولئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [البقرة: ٥] قال سيبويه: دخل الفصل في قوله تعالى: (تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيراً) [المزمل: ٢٠]، وفي قوله تعالى: (وَلا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ هُوَ خَيراً) [آل عمران: ١٨٠]، وفي قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ) [سبأ: ٦]، وفي قوله تعالى: (إِن كانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِن عِندِكَ) [الأنفال: ٣٢]، وذكر أن هذا بمنزلة (ما) في قوله تعالى: (فَبِما رَحمَةٍ) [آل عمران: ١٥٩]) [١].

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٠٩.

١١. قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمائرِ لِلاختصارِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (للعدول إلى الضمائر أسباب: منها وهو أصل وصفها للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: (أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَغفِرَةً وَأَجراً عَظِيماً) [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة.

وكذا قوله تعالى: (وَقُل لِلمُؤمِناتِ يَغضُضنَ مِن أَبصارِهِنَّ) [النور: ٣٠] نقل ابن عطية عن مكي أنه ليس في كتاب آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميرا، وقد قيل في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً ما بين ضمير وظاهر.

ومنها الفخامة بشأن صاحبه حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: (إِنَّا أَنزَلناهُ فِي لَيلَةِ القَدرِ) [القدر: ١] يعني القرآن، وقوله: (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلبِكَ) [البقرة: ٩٧] ومنه ضمير الشأن) [١].

١٢. قاعدة: (المُضمَرُ لا يَكونُ إلَّا بَعدَ الظَّاهرِ لفظاً أو مرتبةً أو لفظاً ومرتبةً)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظا أو مرتبة أو لفظا ومرتبة، ولا يكون قبل الظاهر لفظاً ومرتبة إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة كما سبق، وباب نعم وبئس، كقوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة: ٢٧١] و(ساءَ مَثَلاً) [الأعراف: ١٧٧]، والضمير في ربه رجلا،

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٢٤.

وباب الإعمال إذا أعملت الثاني والأول يطلب عمدة فمذهب سيبويه أنك تضمر في الأول فتقول: ضربوني وضربت الزيدين) [1].

١٣. قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ويَعُودُ الضَّميرُ جَمعاً)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (قد يذكر شيآن ويعود الضمير جمعاً؛ لأن الاثنين جمع في المعنى، كقوله تعالى: (وَكُنَّا لِحُكمِهِم شاهِدِينَ) [لأنبياء: ٧٨] يعني حكم سليمان وداود، وقوله: (أُولئِكَ مُبَرَّؤُنَ مِمَّا يَقُولُونَ) [النور: ٢٦]، فأوقع (أولئك) وهو جمع على عائشة وصفوان بن المعطل) [2].

١٤. قاعدة: (قَد يُثَنَّى الضَّميرُ ويَعُودُ عَلى أحدِ المَذكُورَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين، كقوله تعالى: (يَخرُجُ مِنهُمَا اللؤلُؤُ وَالمَرجانُ) [الرحمن: ٢٢] قالوا: وإنما يخرج من أحدهما، وقوله: (نَسِيا حُوتَهُما) [الكهف: ٦١] وإنما نسيه الفتى) [3].

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٦١.

(٢) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٣٢.

(٣) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٣٢.

١٥. قاعدة: (يقدِّمون الخطابَ على الغَيبةِ في باب الضمير، لأنَّ الخطاب أقدم في الرتبة)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي فعند قوله سبحانه: (وَإِنَّ مِنهَا لَمَا يَهبِطُ مِن خَشيَةِ اللهِ) [البقرة: ٧٤] قال: (يجعل على لفظ الغيبة ليعطف بالغيبة على مثله، كما عطفت الخطاب على مثله، ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة: الخطاب، ووجه ذلك: أن يجمع بين الغيبة والخطاب، فتغلب الخطاب على الغيبة، لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب، فيصير كتغليب المذكر على المؤنث. ألا ترى أنهم قدموا الخطاب على الغيبة في باب الضمير، فقالوا: أعطاكهو ولم يقولوا: أعطاهوك، فعلمت أن الخطاب أقدم في الرتبة كما أن المذكر مع المؤنث كذلك.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو: أن يراد به: وقل لهم أيها النبي: وما الله بغافل عما تعملون. ومعناه: وعيد لهم وتهديد) [١].

١٦. قاعدة: (أصلُ الضَّميرِ أن يعودَ إلى لفظٍ باعتبارِ مدلولِه وقد يعودُ إلى لفظٍ دُونَ مَدلولِه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قَد سَأَلَهَا قَومٌ مِن قَبلِكُم ثُمَّ أَصبَحُوا بِها كافِرِينَ) [المائدة: ١٠٢] قال: (وضمير سألها جوز أن يكون عائدا إلى مصدر مأخوذ من الكلام غير مذكور دل عليه فعل (تَسألُوا)، أي سأل المسألة، فيكون الضمير منصوباً على المفعولية المطلقة.

وجرى جمهور المفسرين على تقدير مضاف، أي سأل أمثالها. والمماثلة في ضآلة الجدوى. والأحسن عندي أن يكون ضمير سألها عائدا إلى أشياء، أي إلى

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ٧٥.

لفظه دون مدلوله. فالتقدير: قد سأل أشياء قوم من قبلكم، وعدي فعل سأل إلى الضمير على حذف حرف الجر، وعلى هذا المعنى يكون الكلام على طريقة قريبة من طريقة الاستخدام بل هي أحق من الاستخدام، فإن أصل الضمير أن يعود إلى لفظ باعتبار مدلوله وقد يعود إلى لفظ دون مدلوله، نحو قولك: لك درهم ونصفه، أي نصف درهم لا الدرهم الذي أعطيته إياه.

والاستخدام أشد من ذلك لأنه عود الضمير على اللفظ مع مدلول آخر) [1].

وعند قوله تعالى: (كَذلِكَ وَأَورَثناها بَنِي إِسرائِيلَ) [الشعراء: ٥٩] قال: (فضمير أورثناها هنا عائد للأشياء المعدودة باعتبار أنها أسماء أجناس، أي أورثنا بني إسرائيل جنات وعيوناً وكنوزاً، فعود الضمير هنا إلى لفظ مستعمل في الجنس وهو قريب من الاستخدام وأقوى منه، أي أعطيناهم أشياء ما كانت لهم من قبل وكانت للكنعانيين فسلط الله عليهم بني إسرائيل فغلبوهم على أرض فلسطين والشام.

وقد يعود الضمير على اللفظ دون المعنى كما في قولهم: عندي درهم ونصفه، وقوله تعالى: (إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُختٌ فَلَها نِصفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُها إِن لَم يَكُن لَها وَلَدٌ) [النساء: ١٧٦]، إذ ليس المراد أن المرء الذي هلك يرث أخته التي لها نصف ما ترك بل المراد: والمرء يرث أختاً له إن لم يكن لها ولد.

ويجوز أن يكون نصب الضمير لفعل «أورثنا» على معنى التشبيه البليغ، أي أورثنا أمثالها) [2].

---

(١). التحرير والتنوير ٧: ٦٩.

(٢). التحرير والتنوير ١٩: ١٣٣.

١٧. قاعدة: (متى اتَّصلَ بِالفاعلِ ضميرٌ يَعُودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلَّا يعودَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (وَإِذِ ابتلى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) [البقرة: ١٢٤] قال: (العاملُ في إذا قال. . . العامِلُ فيه اذكر مقدراً، وهو مفعولٌ، وقد تقدَّم أنَّه لا يَتَصَرَّفُ. فالأَولَى ما ذَكَرتُه أولاً، وقَدَّره. . . كان كَيتَ وكَيتَ، فَجَعَلَه ظرفاً، ولكنَّ عاملَه مقدرٌ. وابتلى وما بعده في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. وأصلُ ابتلى: ابتلَوَ، فألفُه عن واوٍ، لأنَّه من بَلا يَبلو أي: اختبرَ. وإبراهيمَ مفعولٌ مقدمٌ.

وهو واجبُ التقديمِ عند جمهورِ النحاةِ؛ لأنه متى اتَّصل بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً. هذا هو المشهورُ، وما جاءَ على خلافِهِ عَدُّوه ضرورةً. وخالَفَ أبو الفتح وقال:» إنَّ الفعلَ كما يَطلُبُ الفاعلَ يطلُبُ المفعولَ فصارَ لِلَّفظِ به شعورٌ وطَلَبٌ «وقد أنشد ابن مالك أبياتاً كثيرةً تأخَّر فيها المفعولُ المتصلُ ضميرُهُ بالفاعلِ، منها:

لَمَّا عصى أصحابُه مُصعَباً ... أَدَّى إليه الكيلَ صاعاً بصاع

ومنها:

جَزَى بَنُوه أَبا الغَيلانِ عن كِبَرٍ ... وحُسنِ فِعلٍ كما يُجزَى سِنِمَّارُ) [(١)].

وعند قوله سبحانه: (وَمِنَ البَقَرِ وَالغَنَمِ حَرَّمنا عَلَيهِم شُحُومَهُما) [الأنعام: ١٤٦] قال: (قوله: «ومن البقر» فيه وجهان أحدهما: أنه معطوف على «كل ذي» فتتعلق «مِن» بحرَّمنا الأولى لا الثانية، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبهم في «من» التبعيضية مِن المحرم فقال: «حَرَّمنا عليهم شحومهما».

---

(١) . الدر المصون ٢: ٩٦.

والثاني: أن يتعلق بحرَّمنا المتأخرة والتقدير: وحرَّمنا على الذين هادوا من البقر والغنم شحومهما، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفعل، بل يجوز تأخيره كما تقدَّم، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل فيقال: حرَّمنا عليهم شحومَهما من البقر والغنم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وقال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون مِن البقر متعلقاً بـ حَرَّمنا الثانية. قال الشيخ: «وكأنه توهَّم أنَّ عَود الضمير مانع من التعلق، إذ رتبةُ المجرور ب مِن التأخير لكن عَمَّاذا؟ أما عن الفعل فمسلَّم، وأما عن المفعول فغير مُسَلَّم» يعني أنه إن أراد أنَّ رتبة قوله: من البقر التأخير عن شحومهما فيصير التقدير: حرَّمنا عليهم شحومهما من البقر فغير مُسَلَّم.

ثم قال الشيخ: وإن سَلَّمنا أنَّ رُتبَتَه التأخير عن الفعل والمفعول فليس بممنوع بل يجوز ذلك كما جاز: ضرب غلامَ المرأة أبوها وغلامَ المرأة ضرب أبوها، وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبتُه التقديم عليه فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة؟ أعني في كونِهما فضلةً فلا يُبالى فيهما بتقديم أيِّهما شِئتَ على الآخر، قال الشاعر:

... وقد رَكَدَت وسطَ السماء نجومُها

فقدَّم الظرفَ وجوباً لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف) [1].

(وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز وواجب، فالجائز كقوله تعالى: (ولقد جاء آل فرعون النذر)، وقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

---

(1) . الدر المصون ٥: ٢٠١

فلو قيل في الكلام: جاء النذر آل فرعون لكان جائزا، وكذلك لو قيل: كما أتى موسى ربه، وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبةً، وذلك هو الأصل في عود الضمير والواجب، كقوله تعالى: (وَإِذِ ابتلى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ) [البقرة: ١٢٤] وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل: ابتلى ربه إبراهيم، لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز.

وكذلك نحو قولك: ضربني زيد، وذلك أنه لو قيل: ضرب زيد إياي لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز، وقد يجب أيضاً تأخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى، لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فلو وجدت قرينة معنوية، نحو أرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى، أو لفظية، كقولك: ضربت موسى سلمى، وضرب موسى العاقل عيسى، جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه انتفاء اللبس في ذلك) [١].

١٨. قاعدة: ((إِيَّا) لفظٌ موضوعٌ لِيتوصلَ به إلى ضميرِ المنصوبِ إذا انقطعَ عمَّا يتَّصلُ بِه)

هذه القاعدة مستفادة من الأصفهاني فقد قال: (وإِيَّا لفظ موضوع ليتوصل به إلى ضمير المنصوب إذا انقطع عمّا يتصل به، وذلك يستعمل إذا تقدّم الضمير، نحو: (إِيَّاكَ نَعبُدُ) [الفاتحة: ٤] أو فصل بينهما بمعطوف عليه أو بإلا، نحو: (نَرزُقُهُم وَإِيَّاكُم) [الإسراء: ٣١]، ونحو: (وَقَضى رَبُّكَ أَلَّا تَعبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [الإسراء: ٢٣]) [٢].

---

(١) . شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ١٨٤.

(٢) . المفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ١٠٣.

(قوله عز وجل: (إِيَّاكَ) (إِيَّا) وحده اسمٌ ضميرٌ منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في (ذلك) و (أَرَأَيتَكَ)، وليست بأسماء مضمرة، فامتناع الرفع لأنها ليست من ضمائر المرفوع، وامتناع النصب: لأنه ليس لها ناصب، وامتناع الجر: لأن المضمرات لا تضاف، لأنها معارفُ ولا يفارقها تعريفها، فلا تجوز إضافتها إلى غيرها، وهو مذهب صاحب الكتاب رحمه الله، وعليه المحققون من أهل هذه الصناعة.

وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ، فليس سبيلُ مثلِه أن يَعترض على السماع والقياس جميعاً، ألا ترى أنه لم يُسمع منهم: إياك وإيا الباطل، ولا حُكي عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء، فَتَرَكُهُم ما ذكرتُ دل على شذوذ هذه الحكاية، وأن (إياً) وحده اسم، وما بعده حرف يفيد الخطاب تارة، والغيبةَ أُخرَى، والتكلمَ ثالثةً.

وقال الكوفيون: إن الكاف اسم مضمر، و (إيّا) دِعامةٌ للكاف ووصلة إليها، ولم يبينوا هذه الدعامة ما هي: أمضمرة هي أم مظهرة؟ ودِعامةُ الشيءِ عمادُه، وقد رُدَّ هذا القول بأن قيل: إن أكثر الشيء لا يكون دعامةً لأقله، لأن أَقل ما في هذه الكلمة الكاف على قولهم، وقد دُعِمَت بأربعة أحرف.

وعنهم أيضاً: أنَّ (إِيَّاكَ) بكماله اسم مضمر. وفيه أقوال أُخَرُ أَضربتُ عنها خوف الملل) [1].

(قال سيبويه: إيا هو المضمر المنصوب المنفصل، وما يلحقه حروف تجري مجرى الكاف في رويدك ة إذ الضمير مستتر في جميع الأحوال، فجرى إياك من حيث كانت ضمير منصوب مجرى الضمير المستتر في رويدك لما احتيج إلى بيانه

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ٧٨.

بالكاف وبالكاف يقع الفصل بين المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وكذلك إيا، لما كانت تقع للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع والغائب والمتكلم والمخاطب إذا كان منصوبا قرنوا إيا بالكاف والهاء والياء ليزيل الإشكال، وفيها هنا معنى الاختصاص، أي لا أعبد غيرك، كما حكى عن العرب:

إياك أعني واسمعي يا جاره

والمعنى لا أعني غيره.

والتقديم يكون على هذا المعنى في المبتدأ، قال سبحانه: (إِنَّهُ هُوَ يُبدِئُ وَيُعِيدُ) [البروج: ١٣] أي لا يبدئ غيره، ولا يعيد، أي هو الذي اختص بهذا) [١].

(إياك، إيا تلحقه ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب وفروعها، فيكون ضمير نصب منفصلا لا اسما ظاهرا أضيف خلافا لزاعمه، وهل الضمير هو مع لواحقه أو هو وحده؟ واللواحق حروف، أو هو واللواحق أسماء أضيف هو إليها، أو اللواحق وحدها، وإيا زائدة لتتصل بها الضمائر، أقوال ذكرت في النحو) [٢].

وقال ابن عاشور: (و(إياك) ضمير خطاب في حالة النصب. والأظهر أن كلمة إيا جعلت ليعتمد عليها الضمير عند انفصاله ولذلك لزمتها الضمائر نحو: إياي تعني، وإياك أعني، وإياهم أرجو.

ومن هنا لك التزم في التحذير؛ لأن الضمير انفصل عند التزام حذف العامل. ومن النحاة من جعل (إيا) ضميراً منفصلاً ملازماً حالة واحدة وجعل الضمائر التي معه أضيفت إليه للتأكيد. ومنهم من جعل (إيا) هو الضمير وجعل ما بعده حروفاً لبيان الضمير.

---

(١). تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لعبيد الله الإشبيلي: ٣٨٨.

(٢). البحر المحيط ١: ٤٠.

ومنهم من جعل (إيا) اعتماداً للضمير كما كانت أي اعتماداً للمنادى الذي فيه ال. ومنهم من جعل (إيا) اسماً ظاهراً مضافاً للمضمرات) [1].

(والضمير المنصوب إياي وإنما يقع في ثلاثة مواضع وهي إذا تأخر عنها الفعل أو إذا عطفت أو إذا وقعت بعد إلا، واختلفوا فيها على أربعة مذاهب:

فمذهب سيبويه أن إيا اسم مضمر والياء والكاف وغيرهما حروف معان والدليل على ذلك أن حد الاسم المضمر موجود في إيا ولذلك لا يتنكر بحال والياء والكاف لو كانا اسمين لكانا في موضع رفع أو نصب ولا عامل لهما هنا أو في موضع جر بالإضافة والاسم المضمر لا يضاف فصارت الكاف هنا كالكاف في ذاك وأولئك.

وقال الخليل كلاهما مضمر إلا أن الأول أشبه المظهر لكثرة حروفه وحكي عن بعض العرب أنه قال إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وهذا ضعيف لما تقدم والحكاية شاذة لا تقوي الاحتجاج بها.

وقال الفراء الكاف هو الضمير وإيا أتي بها ليعتمد الضمير عليها إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه وهذا ضعيف أيضاً لأن إيا على أربعة أحرف وتلك عدة الأسماء المتوسطة بين الخماسية والثلاثية فهي أقوى من الأصل الثلاثي فيبعد أن يؤتى بها لتقوية ما هو حرف واحد ولا نظير له.

وقال آخرون الجميع اسم واحد وهو بعيد أيضاً إذ ليس في الأسماء ما يتغير الحرف منه لتغير المعاني أما الحروف الزائدة على الاسم والفعل فتختلف لاختلاف المعاني) [2].

---

(1) . التحرير والتنوير ١: ١٨٠.

(2) . اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١: ٤٧٩.

١٩. قاعدة: (قد يُثَنَّى الضميرُ أو يُجمَعُ لِيدلَّ على تكريرِ الفعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من الأصبهاني فقد ذكر عند قوله تعالى: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) [ق: ٢٤] أن التثنية في قوله (ألقيا)؟ فيها خمسة أجوبة: (والجواب الثاني: أنَّه ثنى ليدل على التكرير، كأنّه قال: القِ القِ، فثنى الضمير ليدل على تكرير الفعل، وهذا لشدة ارتباط الفاعل بالفعل، حتى صار إذا كُرِّر أحدهما فكأن الثاني كرّر، وهذا قول المازني، ومثله عند: (قَالَ رَبِّ ارجِعُونِ)، جمع ليدل على التكرير، كأنّه قال: ارجعنِ ارجعنِ ارجعنِ وقد شرحناه) [(١)].

وعند قوله سبحانه: (قَالَ رَبِّ ارجِعُونِ) [المؤمنون: ٩٩] قال: (لم جاز (ارجِعُونِ) بلفظ الجمع؟

وفيه ثلاثة أجوبة)

وذكر الوجه الثالث: (أنّه جمع الضمير ليدل على التكرار، فكأنه قال: ربِّ ارجعنِ ارجعنِ ارجعنِ، وهذا قول المازني) [(٢)].

٢٠. قاعدة: (مِنَ المواضعِ التي يجبُ فيها انفصَالُ الضَّميرِ هو إذا تقدَّمَ على العَاملِ أو تأخَّرَ، لمْ ينفصل إلَّا في ضرورةٍ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله عز وجل: (إِن كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ) [البقرة: ١٧٢] قال: (وإيا هنا مفعول مقدم، وقدم لكون العامل فيه وقع رأس آية، وللاهتمام به والتعظيم لشأنه، لأنه عائد على الله تعالى، كما في قولك: وإياك نستعين، وهذا من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير، وهو إذا تقدم على العامل أو تأخر، لم ينفصل إلا في ضرورة قال:

---

(١). إعراب القرآن للأصبهاني: ٣٨٩.

(٢). إعراب القرآن للأصبهاني: ٢٦٥.

... إلَيكَ حَتَّى بَلَغَتَ إيّاكَا)[1].

٢١. قاعدة: (المفعولُ به إذا كان ضميراً –لو تأخَّر عن عاملهِ وَجَبَ اتصالُه– وَجَب تقديمُه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعبُدُ) [الفاتحة: ٥] قال: (و «إيَّاك» واجبُ التقديمِ على عاملهِ، لأنَّ القاعدةَ أن المفعولَ به إذا كان ضميراً –لو تأخَّر عن عاملهِ وَجَبَ اتصالُه – وَجَب تقديمُه، وتحرَّزوا بقولهم: «لو تأخَّر عنه وَجَبَ اتصالَهُ» من نحو: «الدرهمَ إياه أعطيتُك» لأنك لو أَخَّرتَ الضميرَ هنا فقلت: «الدرهمَ أعطيتُك إياه» لم يلزمِ الاتصالُ لِما سيأتي، بل يجوز: أعطيتُكه.

والكلام في «إياك نَستعين» كالكلام في «إياك نعبدُ» والواو عاطفة، وهي من المُشَرِّكة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفةٍ من الكوفيين)[2].

---

(١) . البحر المحيط ٢: ١١٠. وشاهده: وضع الضمير المنفصل مكان المتصل في قوله: حتّى بلغت إيّاك. قال ابن يعيش: وكان أبو إسحاق الزجّاج يقول: تقديره: (حتّى بلغتك)، وهذا التقدير لا يخرجه عن الضّرورة سواء أراد له التأكيد أو البدل؛ لأن حذف المؤكّد أو المبدل منه ضرورة (شرح المفصل: ٣/ ١٠٢). والبيت في معجم الشواهد (ص ٥١٢)، وفي شرح التسهيل (١/ ١٤٩)، وكذلك هو في التذييل والتكميل (٢/ ٢١٩).

(٢) . الدر المصون ١: ٥٩.

٢٢. قاعدة: (الضميرُ المنفصلُ المرفوعُ يجوز أن يؤكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، قوله تعالى: (أَلا إِنَّهُم هُمُ المُفسِدُونَ) [البقرة: ١٢] قال: (و «إنهم» «إنَّ» واسمُها، و «هم» تَحتمل ثلاثةَ أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم «إنَّ» لأنَّ الضميرَ المنفصلَ المرفوعَ يجوز أن يؤكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ، وأن تكون فصلاً، وأن تكونَ مبتدأ و «المفسدون» خبره، وهما خبرٌ ل «إنَّ»، وعلى القَولَين الأَوَّلَين يكونُ «المفسدون» وحده خبراً لإنَّ) [١].

٢٣. قاعدة: (إذا اجتمعَ ضمائر فحَيثُ أمكَنَ عودُهَا لِواحدٍ فهو أولى مِن عودِها لِمُختلفٍ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف ولهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى (أَنِ اقذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ) [طه: ٣٩] إلخ أن الضمير في (فَاقذِفِيهِ فِي اليَمِّ) [طه: ٣٩] للتابوت وما بعده وما قبله لموسى عابه الزمخشري وجعله تنافرا ومخرجا للقرآن عن إعجازه فقال والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظر.

فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو جعلت المقذوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو قوام إعجاز

---

(١). الدر المصون ١: ١٣٩.

القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر انتهى، ولا مزيد على حسنه.

وقال في قوله: (لِتُؤمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ) [الفتح: ٩] الضمائر لله عز وجل والمراد بتعزيز الله تعزيز دينه ورسوله، ومَن فرق الضمائر فقد أبعد أي فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير لكن قد يقتضي المعنى التخالف كما في قوله تعالى (وَلا تَستَفتِ فِيهِم مِنهُم أَحَداً) [الكهف: ٢٢] الهاء والميم في فيهم لأصحاب الكهف والهاء والميم في منهم لليهود قاله ثعلب والمبرد.

وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيسَ لَهُ سُلطانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلى رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ) [النحل: ٩٩] بعد قوله: (إِنَّما سُلطانُهُ) [النحل: ١٠٠]، وقوله: (وَما بَلَغُوا مِعشارَ مَا آتَيناهُم) [سبأ: ٤٥]، وقوله: (وَعَمَرُوها أَكثَرَ مِمَّا عَمَرُوها) [الروم: ٩] أي عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش أكثر مما عمرتها قريش، وقوله: (إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَد نَصَرَهُ اللهُ) [التوبة: ٤٠] الآية فيها اثنا عشر ضميراً، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله والثالث ضمير في (الغار)، لأنه يتعلق باستقرار محذوف فيحتمل ضميرا، والرابع: (صاحبه)، والخامس: (لا تحزن)، والسادس: (معنا)، والسابع في (عليه) على قول الأكثر فيما نقله السهيلي؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائماً؛ لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء إذا كان خروجه بأمر الله.

وأما قوله: (ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلى رَسُولِهِ) [التوبة: ٢٦] فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين؛ لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه فنزلت عليه السكينة من أجلهم لا من أجله.

وأما قوله تعالى: (فَأَنساهُ الشَّيطانُ ذِكرَ رَبِّهِ) [يوسف: ٤٢] قيل: الضميران عائدان على يوسف قال للناجي ذكر الملك بأمري، ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى: (وَقالَ الَّذِي نَجا مِنهُما وَادَّكَرَ بَعدَ أُمَّةٍ) [يوسف: ٤٥] أي بعد حين.

وفي قراءة ابن عامر بعد "أمه" بالتخفيف أي نسيان وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان والذكر على هذا يحتمل وجهين أن يكون بمعنى التذكير ويكون مصدر ذكرته ذكرا فالتقدير فأنساه الشيطان ذكره عند ربه فأضاف الذكر إلى الرب وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف وجاز ذلك لملاءمته بينهما، وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر، كقوله تعالى: (مِنها أَربَعَةٌ حُرُمٌ) [التوبة: ٣٦]، كما عاد الضمير على الاثني عشر ثم قال: (فَلا تَظلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُم) [التوبة: ٣٦] لما أعاد على أربعة وهو جمع قلة.

وجوز بعضهم عوده على الاثني عشر أيضاً، بل هو الصواب؛ لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية، بل ترك الظلم في الكل واجب قلت: لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم، فإن الظلم قبيح مطلقاً وفيهن أقبح، فالظاهر الأول) [1].

٢٤. قاعدة: (قَد يَسدُّ مَسَد الضَّميرِ أمورٌ: منها الإشارةُ، ومنها الألفُ واللامُ، ومنها الاسمُ الظَّاهرُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (قد يسد مسد الضمير أمور: منها الإشارة كما في قوله تعالى: (إِنَّ السَّمعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنهُ مَسؤُولاً) [الإسراء: ٣٦].

ومنها الألف واللام كقوله تعالى: (فَأَمَّا مَن طَغى. وَآثَرَ الحَياةَ الدُّنيا. فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأوى. وَأَمَّا مَن خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفسَ عَنِ الهَوى. فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأوى) [النازعات: ٣٧. ٤١]، وقوله: (نُجِب دَعوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ) [إبراهيم: ٤٤] أي رسلك، وقوله: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصبِر فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٣٥.

المُحسِنِينَ) [يوسف: ٩٠] أصل الكلام أجره وصبره، ولما كان المحسنون جنساً ومن يتق ويصبر واحد تحته أغنى عمومه من عود الضمير إليه.

وقول الكوفيين: الألف واللام عوض من الضمير.

قال: ابن مالك وعليه يحمل قوله: (جَنَّاتِ عَدنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبوابُ) [ص: ٥٠]، وزعم الزمخشري أن الأبواب بدل من المستكن في مفتحة.

وهذا تكلف فوجب أن تكون الأبواب مرتفعة بـ (مفتحة) المذكور أو بمثله مقدراً، وقد صح أن (مفتحة) صالح للعمل في الأبواب فلا حاجة إلى إبدال أيضاً.

ومنها الاسم الظاهر بأن يكون المقام يقتضي الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد) [١].

٢٥. قاعدة: (إذَا جَاءَ مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه وذُكِرَ بعدَهما ضَميرٌ عَادَ إلى المضافِ؛ لأنَّه المحدثُ عنه دُونَ المُضَاف إليه)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور ولنا أصل آخر وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه وذكر بعدهما ضمير عاد إلى المضاف لأنه المحدث عنه دون المضاف إليه نحو لقيت غلام زيد فأكرمته فالضمير للغلام ومنه قوله تعالى: (وَإِن تَعُدُّوا نِعمَةَ اللهِ لَا تُحصُوها) [إبراهيم: ٣٢].

وعند التعارض راعى ابن حزم والماوردي الأصل الأول فقالا إن الضمير في قوله: (أَو لَحمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجسٌ) [الأنعام: ١٤٥] يعود على الخنزير دون لحمه لقربه وقواه بعض المتأخرين لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٣٨.

مطرد فقد يعود إلى المضاف إليه كقوله تعالى: (وَاشكُرُوا نِعمَتَ اللهِ إِن كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ) [النحل: ١٤].

وكذا الصفة فإنها كما في قوله تعالى: (إِنِّي أَرى سَبعَ بَقَراتٍ سِمانٍ) [يوسف: ٤٣].

وللجمهور أن يقولوا: وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد فقد يخرج عن الأصل لدليل وإذا تعارض الأصلان تساقطا ونظر في الترجيح من خارج بل قد يقال عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله الماوردي إن الضمير يعود إلى الخنزير لأن اللحم موجود فيه.

وأما قوله تعالى: (فَظَلَّت أَعناقُهُم لَها خاضِعِينَ) [الشعراء: ٤] فأخبر خاضعين عن المضاف إليه، ولو أخبر عن المضاف لقال خاضعة.

وأما قوله تعالى: (فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كاذِباً) [غافر: ٣٧] فقد عاد الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى، والظن بفرعون وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله: (إله موسى) استدرك ذلك بقوله هذا) [1].

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٣٩.

٢٦. قاعدة: (المواضِعُ التي يُفَسَّرُ فيها الضَّميرُ بما بعدَه هي: ضميرُ الشَّأنِ، والمجرورُ بـ «رُبَّ»، والمرفوعُ بنعمَ وبِئسَ وما جرى مَجراهما، وبأوَّلِ المتنازِعَين، والمفسَّر بخبرِهِ، وبالمُبدِلِ منه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، قوله عز وجل: (فَسَوَّاهُنَّ سَبعَ سَماواتٍ) [البقرة: ٢٩] قال: (و «فَسَوَّاهُنَّ» الضميرُ يعودُ على السماءِ: إمَّا لأنها جَمعُ سَماوَة كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّها اسمُ جنسٍ يُطلَقُ على الجَمعِ، وقال الزمخشري: «هُنَّ» ضميرٌ مُبهَمٌ، و «سبعَ سماواتٍ» يُفَسِّرُهُ كقولِهم: «رُبَّه رَجُلاً» . وقد رُدَّ عليه هذا، فإنَّه ليس من المواضِعِ التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه، لأنَّ النحويين حَصَروا ذلك في سبعةِ مواضع: ضميرِ الشأن، والمجرور ب «رُبَّ»، والمرفوعِ بنعمَ وبِئسَ وما جرى مَجراهما وبأوَّلِ المتنازِعَين والمفسَّر بخبرِهِ وبالمُبدِلِ منه، ثم قال هذا المعترض: «إلَّا أن يُتَخَيَّلَ فيه أن يكونَ» سبع سماواتٍ «بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهُه برُبَّه رجلاً، فإنه ضميرٌ مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبلَه، لكن هذا يَضعفُ بكونِ هذا التقديرِ يَجعَلُه غيرَ مرتبطٍ بما قبلَهُ ارتباطاً كلياً، فيكونُ أَخبَرَ بإخبارينِ أحدُهما: أنه استوى إلى السماء.

والثاني: أنه سَوَّى سبع سماوات، وظاهرُ الكلامِ أن الذي استوى إليه هو المُسَوَّى بعينه) [(١)].

وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيكُم إخراجُهُم) [البقرة: ٨٥] قال: (قوله: (وَهُوَ مُحَرَّمٌ) هذا موضعٌ يَحتاجُ لفضلِ نَظَرٍ، والظاهرُ من الوجوهِ المنقولةِ فيه أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ والقصةِ فيكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و «مُحَرَّمٌ» خبرٌ مقدمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، و «إخراجُهم» مبتدأ، والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبراً لضميرِ الشأن، ولم يَحتَج هنا إلى عائدٍ على المبتدأ لأنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأ وعينُه.

---

(١) . الدر المصون ١: ٢٤٣.

وهذه الجملةُ مفسِّرةٌ لهذا الضمير، وهو أحدُ المواضعِ التي يُفَسَّرُ فيها المضمرُ بما بعدَه، وقد تقدَّمَت وليس لنا من الضمائرِ ما يُفَسَّر بجملةٍ غيرُ هذا الضمير، ومِن شَرطِه أن يؤتى به في مواضعِ التعظيم وأن يكونَ معمولاً للابتداءِ أو نواسِخه فقط وأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزئيها، ولا يُتبَعَ بتابعٍ من التوابعِ الخمسةِ.

ويجوزُ تذكيرُه وتأنيثُه مطلقاً خلافاً لمَن فصَّل: فتذكيرُه باعتبارِ الأمر والشأن، وتأنيثُه باعتبار القصةِ فتقولُ: هي زيدٌ قائمٌ، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُحذَفُ إلا في مواضع. والكوفيون يُسَمُّونه ضميرَ المَجهول وله أحكامٌ كثيرةٌ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ أيضاً، و «مُحَرَّمٌ» خبرُه، و«إخراجُهم» مرفوعٌ على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وهذا مذهبُ الكوفيين وتابَعهم المهدوي، وإنما فَرُّوا من الوجه الأول، لأنَّ عندهم أنَّ الخبرَ المحتمِّل ضميراً مرفوعاً لا يجوزُ تقديمُه على المبتدأ فلا يُقال: «قائمٌ زيدٌ» على أن يكونَ «قائمٌ» خبراً مقدَّماً، وهذا عند البصريين ممنوعٌ لِمَا عَرَفتَه أنَّ ضميرَ الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، والاسمُ المشتقُّ الرافعُ لِما بعدَه من قبيلِ المفرداتِ لا الجملِ فلا يُفَسَّر به ضميرُ الشأنِ) [1].

وعند قوله سبحانه (وَمَن يَكتُمها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ) [البقرة: ٢٨٣] قال السمين الحلبي: (قوله: (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ) في هذا الضمير وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الشأنِ والجملةُ بعدَه، مفسِّرٌ له. والثاني: أنه ضميرُ» مَن «في قولِه:» ومَن يَكتُمها «وهذا هو الظاهرُ.

وأمَّا «آثِمٌ قلبُه» ففيه أوجهٌ: أظهرُها: أنَّ الضميرَ في «إنه» ضميرُ «مَن» و «آثِمٌ» خبرُ إنَّ، و «قلبُه» فاعلٌ بآثم، نحو قولِك: زيدٌ إنه قائمٌ أبوه، وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ هنا واضحٌ لوجودِ شروطِ الإعمال. ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ

(١) . الدر المصون ١: ٤٨٤.

الضميرَ ضميرُ الشأن، لأنَّ ضميرَ الشأنَ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِه عند البصريين مفردٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك.

الثاني: أن يكونَ «آثمٌ» خبراً مقدماً، و «قلبُه» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبرَ «إنَّ» ذكر ذلك الزمخشري وأبو البقاء وغيرُه، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيين؛ لأنه لا يعودُ عندَهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً، و «آثمٌ» قد تَحَمَّل ضميراً لأنه وَقَع خبراً، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وأَن تكونَ ضميرَ «مَن».

والثالث: أن يكونَ «آثم» خبرَ إنَّ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاء في «إنه»، و«قلبُه» بدلٌ من ذلك الضمير المستترِ بدلُ بعضٍ من كل.

الرابع: أن يكونَ «آثم» مبتدأً، و «قلبُه» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والجملةُ خبرُ إنَّ، قاله ابن عطية، وهو لا يجوزُ عند البصريين، لأنه لا يعملُ عندَهم اسمُ الفاعل إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام نحو: ما قائمٌ أبواك، وهل قائمٌ أخواك، وما قائمٌ قومك، وهل ضاربٌ إخوتك.

وإنما يجوزُ هذا عند الفراءِ من الكوفيين والأخفشِ من البصريين، إذ يجيزان: قائمٌ الزيدان وقائمٌ الزيدون، فكذلك في الآية الكريمة)[1].

(١). الدر المصون ٢: ٦٨٤.

٢٧. قاعدة: (الضَّميرُ ثلاثةُ أقسام: ظاهرٌ منفصلٌ، وظاهرٌ مُتَّصلٌ، ومُستكن، وهو ثلاثةُ أوجهٍ: ضميرُ المرفوعِ، وضميرُ المنصوبِ، وضميرُ المجرورِ، وكلُّ واحدٍ منها على وجهينِ: مُتَّصل ومُنفَصل، إلا ضمير المجرورِ، فإنَّه مُتَّصلٌ، ولا منفصل له)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي والهمذاني فعند قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعبُدُ) [الفاتحة: ٥] قال الواحدي: (واعلم: أن الضمير ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ظاهر منفصل، وظاهر متصل، ومستكن، وهو على ثلاثة أوجه: ضمير المرفوع، وضمير المنصوب، وضمير المجرور، وكل واحد منها على وجهين: متصل ومنفصل، إلا ضمير المجرور، فإنه متصل، ولا منفصل له.

أما ضمير المرفوع المتصل فنحو (تاء) فعلت وفعلت، وتثنيتهما، وجمعهما وتأنيثهما.

وأما ضمير المرفوع المنفصل فنحو (أنا وأنت وهو) وتثنيتها وجمعها، وتأنيثها.

وأما ضمير المنصوب المتصل فنحو (ياء) ضربني، و (كاف) ضربك و (هاء) ضربه، وتثنيتها وجمعها وتأنيثها. وأما ضمير المجرور المتصل فنحو (ياء) بي، و (كاف) بك و (هاء) به، ولا منفصل له.

وأما المستكن فهو ما كان مستكنا في الفعل كقولك: قعد، وقام، فالضمير مستفاد من الفعل وإن لم يصرح به، لأن الفعل لا يقوم إلا بفاعل.

واعلم: أن (إيا) مبنية على السكون؛ لأن فيها شبه الحرف، فهي مثل (أنت، وأنا، وهو) وهذِه كلها مبنية لشبه الحرف، والألف في آخرها غير منقلبة مثل ألف (لا) و (ما) و (حتى) و (كلا).

قال أبو الفتح: وحكى لي حاك عن أبي إسحاق قال: سمعته يقول وقد سئل عن معنى قوله: (إِيَّاكَ نَعبُدُ) ما تأويله؟ فقال: حقيقتك نعبد، قال:

واشتقاقه من الآية، وهي العلامة، قال: وهذا القول عندي من أبي إسحاق غير مرضي، وذلك أن جميع الأسماء المضمرة مبني غير مشتق نحو: (أنا وأنت وهو وهي) وقد قامت الدلالة على كون (إيا) اسما مضمراً، فيجب أن لا يكون مشتقا. فإن قلت: فما مثال (إيا) من الفعل؟ فإن المضمر لا ينبغي أن يمثل؛ لأنه غير مشتق ولا متصرف.

وقال صاحب النظم: معنى (إيا) الاختصاص، وقول القائل: (إياك ضربت) يعني: أن الضرب اختص بك وأردتك به، ولهذا وضعت العرب (إياك) في موضع التحذير لما فيه من تأويل الاختصاص، فقالوا: إياك والأسد، أي: احفظ نفسك واحذر الأسد، ومنه قول الشاعر:

فإياك والأمر الذي إن توسعت ... موارده ضاقت عليك المصادر

وربما قالوا: إياك الأسد، بلا (واو)، قال الشاعر:

عليك القصد فاقصده برفق ... وإياك المحاين أن تحينا

فمن حذف (الواو)، فمعناه احذر على نفسك الأسد، وصن نفسك منه. وهذا الضمير يستعمل مقدما ولا يستعمل مؤخرا، إلى أن يفصل بينه وبين الفعل، فيقال: ما عنيت إلا إياك.

قال أبو بكر: وقوله: (إِيَّاكَ) بعد قوله: (مَالِكِ يَومِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤] رجوع من الغيبة إلى الخطاب، والعرب تفعل ذلك كثيراً، وهو نوع من البلاغة والتصرف في الكلام، ومثله قوله: (وَسَقَاهُم رَبُّهُم شَرَاباً طَهُوراً) [الإنسان: ٢١] ثم قال: (إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُم جَزَاءً) [الإنسان: ٢٢] وقال الأعشى:

عنده البر والتقى وأسا الصد ... ع وحمل لمضلع الأثقال

ووفاء إذا أجرت فما غر ... ت حبال وصلتها بحبال) [1].

وقال الهمذاني: (والضمير على ثلاثة أضرب:

---

(1). التفسير البسيط ١: ٥١١.

ضربٌ منفصل: وهو ما ذكرت آنفاً، نحو: إياك وإياه، سمي بذلك لانفصاله عن الفعل.

وضربٌ متصل: كالكاف، والهاء، والياء في نحو: ضَرَبَكَ، وضربَهُ، وضربَني، سمي بذلك؛ لاتصاله بالفعل.

وضربٌ مستكن: ويقال له أيضاً: مستتر، كالمنوي في نحو قولك: زيد ضَرَبَ، وعَمرو أَكَلَ، وبِشر جَلَسَ، سمي بذلك؛ لاستكنانه واستتاره في الفعل، ولم يستبن في اللفظ، فعلم يقيناً أن فيهن ضميراً؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، إما ظاهر، وإما مضمر، فاعرفه.

وهو منصوب بوقوع الفعل عليه، وهو (نَعبُدُ)، وتقديم المفعول لقصد الاختصاص والاهتمام به، كقوله: (قُل أَغَيرَ اللهِ أَبغِي رَبّاً) [الأنعام: ١٦٤]، (قُل أَفَغَيرَ اللهِ تَأمُرُونِّي أَعبُدُ) [الزمر: ٦٤]) [1].

٢٨. قاعدة: (الضَّميرُ لا بدَّ وأن يكونَ عائداً إلى مذكورٍ سابقٍ، والضَّميرُ إمَّا أن يكونَ متقدِّماً على المذكورِ لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متأخِّراً عنه لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متقدِّماً لفظاً ومتأخِّراً معنىً، وإمَّا أن يكونَ بالعكسِ)

هذه القاعدة مستفادة من الرازي، فعند قوله تعالى: (وَإِذِ ابتَلى إِبراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) [البقرة: ١٢٤] قال: (اعلم أن الضمير لا بد وأن يكون عائداً إلى مذكور سابق، فالضمير إما أن يكون متقدماً على المذكور لفظاً ومعنى، وإما أن يكون متأخراً عنه لفظاً ومعنى، وإما أن يكون متقدماً لفظاً ومتأخراً معنى، وإما أن يكون بالعكس، منه. أما القسم الأول: وهو أن يكون متقدماً لفظاً

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ٨٠.

ومعنى فالمشهور عند النحويين أنه غير جائز، وقال ابن جني بجوازه، واحتج عليه بالشعر والمعقول، أما الشعر فقوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وأما المعقول فلأن الفاعل مؤثر والمفعول قابل وتعلق الفعل بهما شديد، فلا يبعد تقديم أي واحد منهما كان على الآخر في اللفظ، ثم أجمعنا على أنه لو قدم المنصوب على المرفوع في اللفظ فإنه جائز، فكذا إذا لم يقدم مع أن ذلك التقديم جائز.

القسم الثاني: وهو أن يكون الضمير متأخراً لفظاً ومعنى، وهذا لا نزاع في صحته، كقولك: ضرب زيد غلامه.

القسم الثالث: أن يكون الضمير متقدماً في اللفظ متأخراً في المعنى، وهو كقولك: ضرب غلامه زيد، فههنا الضمير وإن كان متقدما في اللفظ لكنه متأخر في المعنى، لأن المنصوب متأخر عن المرفوع في التقدير، فيصير كأنك قلت: زيد ضرب غلامه فلا جرم كان جائزاً.

القسم الرابع: أن يكون الضمير متقدما في المعنى متأخرا في اللفظ، وهو كقوله تعالى: (وَإِذِ ابتَلى إِبراهِيمَ رَبُّهُ)، فإن المرفوع مقدم في المعنى على المنصوب، فيصير التقدير: وإذ ابتلى ربه إبراهيم، إلا أن الأمر وإن كان كذلك بحسب المعنى لكن لما لم يكن الضمير متقدماً في اللفظ، بل كان متأخراً لا جرم كان جائزاً حسناً)[1].

(1). تفسير الرازي ٤: ٣٣.

٢٩. قاعدة: (ضَميرُ الغيبةِ أقسام أحدُها: أن يعودَ إلى شيء سبق ذكرُه في اللفظ بالمطابقةِ، والثَّاني: أن يعودَ على مذكورٍ في سياق الكلام مؤخَّرٍ في اللفظ مقدَّمٍ في النِّيَّة، والثَّالث: أن يدلَّ اللفظُ على صاحبِ الضَّميرِ بالتَّضمُّن، والرَّابع: أن يدلَّ عليه بالالتزام، والخامس: أن يدلَّ عليه السِّياقُ فيُضمَر ثقةً بفهم السامع، والسَّادس: أن لا يعودَ على مذكورٍ ولا معلومٍ بالسِّياقِ أو غيرِه)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (وقد قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام:

أحدها: وهو الأصل أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة، نحو (وَعَصى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوى) [طه: ١٢١]، (وَنادى نُوحٌ ابنَهُ) [هود: ٤٢]، (إِذا أَخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَد يَراها) [النور: ٤٠]، وقوله: (يَستَمِعُونَ القُرآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ) [الأحقاف: ٢٩].

الثاني: أن يعود على مذكور في سياق الكلام مؤخر في اللفظ مقدم في النية كقوله تعالى: (فَأَوجَسَ فِي نَفسِهِ خِيفَةً) [طه: ٦٧]، وقوله: (وَلا يُسأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ المُجرِمُونَ) [القصص: ٧٨]، وقوله (فَيَومَئِذٍ لَا يُسأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ) [الرحمن: ٣٩].

الثالث: أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن كقوله تعالى: (اعدِلُوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوى) [المائدة: ٨]، فإنه عائد على العدل المفهوم من اعدلوا، وقوله: (وَلا تَأكُلُوا مِمَّا لَم يُذكَرِ اسمُ اللهِ عَلَيهِ وَإِنَّهُ لَفِسقٌ) [الأنعام: ١٢١]، فالضمير يرجع للأكل لدلالة تأكلوا، وقوله: (وَإِذا حَضَرَ القِسمَةَ) إلى قوله: (فَارزُقُوهُم مِنهُ) [النساء: ٨] أي المقسوم لدلالة القسمة عليه، ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون؛ لأنه مذكور وإن كان بعيداً.

الرابع: أن يدل عليه بالالتزام كإضمار النفس في قوله تعالى: (فَلَولا إِذا بَلَغَتِ الحُلقُومَ) [الواقعة: ٨٣]، (كَلَّا إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ) [القيامة: ٢٦]، أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم والتراقي عليها، وقوله: (حَتَّى تَوارَت بِالحِجابِ) [ص: ٣٢] يعني الشمس، وقيل: بل سبق ما يدل عليها وهو العشي لأن العشي ما بين زوال الشمس وغروبها والمعنى إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب.

وقيل: فاعل توارت ضمير الصافنات ذكره ابن مالك وابن العربي في الفتوحات ويرجحه أن اتفاق الضمائر أولى من تخالفها وسنذكره في الثامن وكذا قوله: (فَأَثَرنَ بِهِ نَقعاً. فَوَسَطنَ بِهِ جَمعاً) [العاديات: ٥]، قيل: الضمير لمكان الإغارة بدلالة والعاديات عليه، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان.

وقوله: (أَنزَلناهُ فِي لَيلَةِ القَدرِ) [القدر: ١] أضمر القرآن لأن الإنزال يدل عليه وقوله: (فَمَن عُفِيَ لَهُ مِن أَخِيهِ شَيءٌ فَاتِّباعٌ بِالمَعرُوفِ وَأَداءٌ إِلَيهِ بِإِحسانٍ) [البقرة: ١٧٨] ف(عفي) يستلزم عافياً إذ أغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من (إليه) عليه.

الخامس: أن يدل عليه السياق فيضمر ثقة بفهم السامع كإضمار الأرض في قوله: (مَا تَرَكَ عَلى ظَهرِها مِن دَابَّةٍ) [فاطر: ٤٥]، وقوله: (كُلُّ مَن عَلَيها فانٍ) [الرحمن: ٢٦]، وجعل ابن مالك الضمير للدنيا وقال وإن لم يقدم لها ذكر لكن تقدم ذكر بعضها والبعض يدل على الكل، وقوله تعالى: (مُستَكبِرِينَ بِهِ سامِراً تَهجُرُونَ) [المؤمنون: ٦٧] يعني القرآن أو المسجد الحرام، وقوله: (قالَ هِيَ راوَدَتنِي عَن نَفسِي) [يوسف: ٢٦]، (يَا أَبَتِ استَأجِرهُ) [القصص: ٢٦]، (وَلِأَبَوَيهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنهُمَا السُّدُسُ) [النساء: ١١]، الضمير يعود على الميت وإن لم يتقدم له ذكر، إلا أنه لما قال يوصيكم الله في أولادكم علم أن ثم ميتا يعود الضمير عليه وقوله: (وَإِذا حَضَرَ القِسمَةَ) ثم قال: (فَارزُقُوهُم مِنهُ) [النساء: ٨]

أي من الموروث وهذا وجه آخر غير ما سبق، وقوله: (وَإِذا عَلِمَ مِن آياتِنا شَيئاً اتَّخَذَها) [الجاثية: ٩]، ولم يقل: اتخذه ردا للضمير إلى شيئا؛ لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله، بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها، وقيل: شيئا بمعنى الآية؛ لأن بعض الآيات آية، وقد يعود الضمير على الصاحب المسكوت عنه، لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له، كقوله: (إِنَّا جَعَلنا فِي أَعناقِهِم أَغلالاً فَهِيَ إِلَى الأَذقانِ) [يس: ٨]، فأعاد الضمير للأيدي لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها.

ومثله قوله تعالى: (وَما يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِن عُمُرِهِ) [فاطر: ١١] أي من عمر غير المعمر، فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما فكان يصاحبه الاستحضار الذهني.

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم له، كقوله تعالى: (فَإِن كُنَّ نِساءً) بعد قوله: (يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَولادِكُم) [النساء: ١١]، وقوله: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) [البقرة: ٢٢٨] فإنه عائد على المطلقات، مع أن هذا خاص بالرجعى، وهل يقتضي ذلك تخصيص الأول فيه خلاف أصولي، وقوله: (وَلا يُنفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ) [التوبة: ٣٤] فإن الفضة بعض المذكور، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع، حتى كأنه قال: (وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ) [التوبة: ٣٤] أصناف ما يكنز.

وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه، كقوله تعالى: (وَما يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِن عُمُرِهِ) [فاطر: ١١]، وقد سبق فيه وجه آخر، وقوله: (وَلَقَد آتَينا مُوسَى الكِتابَ فَلا تَكُن فِي مِريَةٍ مِن لِقائِهِ) [السجدة: ٢٣] على أحد الأقوال.

ومما يتخرج عليه (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) [البقرة: ٢٢٨] ويستراح من إلزام تخصيص الأول.

وقد يعود على المعنى كقوله في آية الكلالة: (فَإِن كانَتَا اثنَتَينِ) [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه الضمير من كانتا، قال الأخفش: إنما

يثنى لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمعاً في من حملاً على معناها.

وقال الفارسي: إنما جازت من حيث كان يفيد العدد مجرداً من الصغير والكبير.

السادس: أن لا يعود على مذكور ولا معلوم بالسياق أو غيره، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه بالتفسير بجملة أو مفرد، فالمفرد في نعم وبئس والجملة ضمير الشأن والقصة نحو هو زيد منطلق، وكقوله تعالى: (قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١] أي الشأن الله أحد، وقوله: (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي) [الكهف: ٣٨]، وقوله (أَنَا اللهُ) [طه: ١٤]، وقوله: (فَإِنَّها لَا تَعمَى الأَبصارُ) [الحج: ٤٦].

وقد يكون مؤنثاً إذا كان عائده مؤنثاً، كقوله تعالى: (إِن هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنيا) [المؤمنون: ٣٧]، وأما قوله تعالى: (إِنَّهُ مَن يَأتِ رَبَّهُ مُجرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ) [طه: ٧٤]، فذكر الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم وهي مؤنثة؛ لأنها في حكم الفضلة إذ المعنى من يأت ربه مجرما يجز جهنم.

تنبيه: والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب، قال تعالى: (هَذَا هُوَ الحَقَّ) [الأنفال: ٣٢]، (كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ) [المائدة: ١١٧]، (إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً) [الكهف: ٤٠]، ويكون له محل من الإعراب وضمير الشأن يكون إلا غائباً، ويكون مرفوع المحل ومنصوبه، قال تعالى: (قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١]، (وَأَنَّهُ لَمَّا قامَ عَبدُ اللهِ) [الجن: ١٩]) [1].

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٢٥.

المبحث الثاني: قواعد في الضَّميرِ والعَطف

٣٠. قاعدة: (الضَّميرُ يُربَطُ به كما أنَّ حرفَ العطفِ يُربَطُ به)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الواحدي والسمين الحلبي والمنتجب الهمذاني، وأبو السعود، فقد قال الواحدي: (فإن قيل: لم جاءت الجملتان في قوله: (فأُولَئِكَ أَصحَابُ النَّارِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: ٨١] بغير حرف عطف؟

والجواب: قال أبو بكر بن السراج: لأنهما خبران عن شيء واحد، وأيضاً فإن الضمير يربط الكلام الثاني بالأول كما أن حرف العطف يربط به، ألا ترى أنّك تقول: مررت بزيد والناس يتراءون الهلالَ، فلا يجوز إسقاط الواو، فإن قلت: مررتُ بزَيدٍ الناس عنده يتراءون الهلال، جاز إسقاط الواو وجاز إثباتها) [١].

وعند قوله تعالى: (وَقالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبحانَهُ) [البقرة: ١١٦] قال السمين الحلبي: (الجمهورُ: «وقالوا» بالواوِ عطفاً لهذِه الجملةِ الخبريةِ على ما قبلَها وهو أحسنُ في الربط. وقيل: هي معطوفةً على قوله: «وسعى» فيكونُ قد عَطَفَ على الصلة مع الفعلِ بهذه الجملِ الكثيرة، وهذا ينبغي أن يُنَزَّه القرآنُ عن مِثله.

وقرأ ابن عامر -وكذلك هي في مصاحف الشام- «قالوا» من غير واوٍ، وذلك يَحتمل وجهين، أحدُهما: الاستئنافُ. الثاني: حَذفُ حرفِ العطفِ وهو مرادٌ، استغناء عنه بربطِ الضميرِ بما قبلَ هذه الجملةِ) [٢].

---

(١). التفسير البسيط ٣: ١٠٢.

(٢). الدر المصون ٢: ٨٣.

وعند قوله سبحانه: (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً) قال المنتجب الهمذاني: (قوله عز وجل: (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً) قرئ: بالعاطف للعطف على: (وَقَالُوا لَن يَدخُلَ الجَنَّةَ).

وقرئ: بغير العاطف اكتفاء بالضمير عنه، وكلاهما سواء لالتباس الجملة الثانية بالأولى؛ لأن الضمائر تربط الجمل بعضها ببعض بمنزلة العاطف، إلَّا أن بينهما فُرَيقاً، وذلك أنك إذا أتيت بالعاطف للعطف، آذن بإيجاب إدخال الثاني في حكم الأول، وإن حذفته، آذن بالاستئناف وانفصال الثاني من الأول وإنِ ارتبطَ، فاعرفه فإنه أصل يعتمد عليه، وكُلٌّ منهم وافقَ رَسمَهُ في ذلك) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَكَأَيِّن مِن نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران: ١٤٦] قال أبو السعود: (خبرٌ لها على أن الفعلَ مسندٌ إلى الظاهر، والرابطُ هو الضمير المجرورُ في معه) [2].

قال ابن هشام: (روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة: أحدها: الضمير وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكورا، كزيد ضربته، ومحذوفا مرفوعا نحو (إِن هذانِ لَساحِرانِ) [طه: ٦٣] إذا قدر لهما ساحران، ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد (وَكُلّاً وَعَدَ اللهُ الحُسنى) [الحديد: ١٠]، ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب كل كالجماعة؛ لأنه قبله جملة فعلية وهي (فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ) [النساء: ٩٥]، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل لأن بعده (وَفَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ) [النساء: ٩٦]، وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا، ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم:

---

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١: ٣٦٧,

(٢). تفسير أبي السعود ١: ٩٥.

... كله لم أصنع

ولو نصب كل على التوكيد لم يصح؛ لأن ذنباً نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معنى لما بيناه في فصل كل، وضعيفاً صناعة لأنَّ حق كل المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، نحو (إِنَّ الأَمرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران: ١٥٤] قرئ بالنصب والرفع، وقراءة جماعة: (أَفَحُكمَ الجاهِلِيَّةِ يَبغُونَ) [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً، نحو (السمن منوان بدرهم) أي منه، وقول امرأة: (زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب) إذا لم نقل إن ال نائبة عن الضمير، وقوله تعالى (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِكَ لَمِن عَزمِ الأُمُورِ) [الشورى: ٤٣]، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير سواء أقدرنا اللام للابتداء، ومن موصولة أو شرطية، أم قدرنا اللام موطئة ومن شرطية.

أما على الأول فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنه الخبر، أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوف إن الجملة جواب الشرط مردود؛ لأنه اسمية، وقولهما إنها على إضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاثة مسائل، إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو.

والثانية: أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو.

والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن

تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وأباه، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجوزا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدرته بياناً جاز باتفاق، أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلاً يحبه، رفعت زيدا أو نصبته؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد) [1].

٣١. قاعدة: (يَقبُحُ أن يُعطَفَ باسمٍ ظاهر على اسم مُضمَر في حال الخفضِ إلَّا بإظهارِ الخَافضِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الواحدي والزمخشري والعكبري والسمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالأَرحامَ) [النساء: ١] قال الواحدي: (قال أكثر المفسرين: معنى (وَالأَرحَامَ) أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قاله: قتادة، ومجاهد، والسدي، والضحاك، وابن زيد والربيع، والفراء، والزجاج.

وعلى هذا التفسير انتصب الأرحام بالعطف على قوله أي: اتقوا اللهَ واتقوا الأرحامَ، أي: اتقوا حقَّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

ويجوز على هذا التفسير أن يكون منصوباً بالإغراء، أي: والأرحام فاحفظوها وصلوها، كقولك: الأسدَ الأسدَ. وهذا التفسير يدل على تحريم قطيعة الرحم، وينبئ بوجوب صلتها.

وقرأ حمزة (والأرحامِ) جراً بالعطف على المَكنِيّ في (بِهِ) كما يقال: سألتك باللهِ والرحمِ، ونشدتك باللهِ والرحم، وإنما حَمَلَه على هذه القراءة ما ورد في

---

(١). مغني اللبيب: ٦٤٧.

التفسير أن المشركين كانوا يقولون: نناشدك بالله والرحم، ونسألك بالله والرحم إلّا فعلت كذا.

وضعف النحويون كلُّهم هذه القراءة واستقبحوها، فقال أبو علي: هذا ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وما كان كذلك فَترْكُ الأخذ به أحسن؛ وضعفه أنَّ المشاكلة تُراعَى في باب العطف حتى يعطف الشك على الشكلِ، والمعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً للمعطوف عليه، والمضمرُ المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل، وذلك أن الكاف والهاء في قولك: (بِهِ وبِكَ) ألا ترى واحداً منهما منفصلاً عن الجار، فصار كالتنوين؛ فلأن المضمر المجرور أيضاً قد صار عِوَضاً من التنوين إذا اتصل باسمٍ، نحو: غلامك، وغلامه، وغلامي، وأيضاً فإنه على حرف كما أن التنوين على حرف.

قال: ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء من المُنَادَى المضاف في الاختيار كحذفهم التنوين من المفرد، وذلك قولهم: يا غلام، وهو أكثر في الاستعمال من: يا غلامي، فشابه المضمرُ المجرور التنوينُ من هذه الوجوه. وإذا كان كذلك خرج عن حدّ الاسم وصار بمنزلة الحرف، فلم يعطف على المضمر المجرور لخروج المعطوف عليه عن شَبَه الاسم إلى شبَه الحرف، وقد ذكرنا شأن التشاكل، يُرَاعى في باب العطف فلا يُعطف الاسم على الحرف.

وقال الزجاج: إجماع النحويين أنه يقبح أن يُنسقَ باسمٍ ظاهر على اسم مُضمَر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض، كقوله تعالى: (فَخَسَفنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرضَ) [القصص: ٨١]، ويستقبح النحويون: مررت به وزيد، لأن المكني المخفوض حرف متصل غير منفصل، فكأنه كالتنوين في الاسم، فقبح أن (يعطف) باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه. هذا كلامه. وقد ذكر أبو علي وجه الشبه بينهما كما حكينا.

وقال علي بن عيسى: ومما يزيد هذا الفصل بياناً أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع حتى يؤكد، فينفع العطف في اللفظ على المضمر المنفصل الذي يجري مَجرى الأجنبي، وذلك نحو: اذهب وزيد، وذهبت وزيد، لا يستحسنون ذلك حتى يؤكدوه، فيقولوا: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد؛ لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صار كبعض أجزائه لوقوع إعرابه بعده في نحو: تفعلين، وتفعلان، وتفعلون، ولإسكانهم الآخر منه إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو (عَلَيطٍ)، (لم يستجيزوا العطف عليه إلا بالتأكيد) ليقع العطف عليه في اللفظ، فلا يكون كأنه عطف اسماً على فِعل، كما يصير في المجرور، كأنه عطف اسماً على تنوين. وإذا ضَعُف في المرفوع مع أن له ضميراً منفصلاً نحو: أنت وهو، امتنع في المجرور؛ لأن المضمَر المجرور لا منفصل له، وليس بعد الضعف إلا الامتناع.

فأما الضمير المنصوب نحو: ضربته، لا يستقبح العطف عليه؛ لأنه ظاهر لم يختلط بالفعل حتى صار كبعض أجزائه، كضمير المرفوع، ولا يقوم مقام التنوين في موضع ما كضمير المجرور، وذلك أن ضمير المنصوب لا يتصل إلا بالفعل نحو: منعته وقتلته، ولا ينون الفعل قط.

وضمير المجرور إما أن يَتَّصل باسمٍ فيقوم فيه مقام التنوين، أو بحرفٍ نحو: به وبك، واتصالُه بالحرف كاتصالهِ بالاسم، ألا ترى أنه لا ينفصل من الاسم، ولا يفصل بينهما كما يفصل بين الجار والمجرور الظاهر في باب المضاف والمضاف إليه نحو:

كأن أصواتَ –مِن إيغالِهِنَّ بنا– ... أَوَاخِرِ المَيس إنقَاض الفَراريجِ

وإذا اتّصلَ بالحرف لم ينفَصِل منه ولم يُفصل أيضاً بينهما بشيء، فلا فصل إذاً بين اتصاله بالاسم وبين اتصاله بالحرف.

ولأبي عثمان المازني تفسير لهذا الفصل مُقنع، وهو أنه قال: الثاني في العطف شريكٌ للأول، فإن كان الأول يصلح أَن يكون شريكاً الثاني وإلا لم يصلح أَن يكون الثاني شريكاً له. بيان هذا أنك لا تقول: مررت بزيدٍ وبك كذلك لا تقول: مررت بك وزيد.

وقال سيبويه: لا يجوز عطف الظاهر على المكني المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر) [1].

وقال الزمخشري: (وبالأرحام، والجرّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك «مررت به وزيد» و «هذا غلامه وزيد» شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: «مررت به وبزيد» و «هذا غلامه وغلام زيد» ألا ترى إلى صحة قولك «رأيتك وزيدا» و «مررت بزيد وعمرو» لما لم يقو الاتصال، لأنه لم يتكرر، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها).

فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِن عَجَبِ) [2].

وعند قوله عز وجل: (أَم كُنتُم شُهَدَاءَ إِذ حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ إِذ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعبُدُونَ مِن بَعدِي قَالُوا نَعبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ) [البقرة: ١٣٣] قال العكبري: ((وإله آبائك): أعاد ذكر الإله، لئلا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار) [3].

وعند قوله تعالى: (يَسأَلُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُل قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفرٌ بِهِ وَالمَسجِدِ الحَرَامِ) [البقرة: ٢١٧] قال السمين

---

(١) . التفسير البسيط ٦: ٢٨٦.

(٢) . الكشاف للزمخشري ١: ٤٦٢.

(٣) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ١١٩.

الحلبي: (قوله: (والمسجد الحرام) الجمهورُ على قراءته مجروراً. وقرئ شاذاً مرفوعاً. فأمَّا جرُّه فاختلف فيه النحويون على أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: وهو قولُ المبرد وتبعه في ذلك الزمخشري وابنُ عطية، قال ابن عطية: وهو الصحيحُ، أنه عطفٌ على (سبيلِ الله) أي: وصَدٌّ عن سبيلِ الله وعن المسجد. وهذا مردودٌ بأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي تقريرُه أنَّ «صداً» مصدرٌ مقدَّرٌ بأَن والفعلِ و «أَن» موصولٌ، وقد جعلتم «والمسجدِ» عطفاً على «سبيلِ» فهو من تمام صلته، وفُصِل بينهما بأجنبي وهو «وكفرٌ به» . ومعنى كونِه أجنبياً أنه لا تعلُّق له بالصلةِ. فإن قيل: يُتَوَسَّعُ في الظرفِ وحرفِ الجر ما لم يُتَّسَع في غيرِهما. قيل: إنما قيل بذلك في التقديمِ لا في الفصلِ.

الثاني: أنه عطفٌ على الهاءِ في «به» أي: وكفرٌ به وبالمسجِد، وهذا يتخرَّج على قول الكوفيين. وأمَّا البصريون فيشترطون في العطفِ على الضميرِ المجرورِ إعادةَ الخافض إلا في ضرورة، فهذا التخريجُ عندهم فاسدٌ. ولا بد من التعرُّض لهذه المسألة وما هو الصحيحُ فيها. فأقولُ وبالله العون: اختلف النحاةُ في العطفِ على الضمير المجرورِ على ثلاثةِ مذاهبَ: أحدُها –وهو مذهبُ الجمهور من البصريين–: وجوبُ إعادةِ الجار إلا في ضرورةٍ. الثاني: أنه يجوزُ ذلك في السَّعَةِ مطلقاً، وهو مذهبُ الكوفيين، وتَبِعهم أبو الحسن ويونس والشلوبين.

والثالث: التفصيلُ، وهو إن أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ من غيرِ إعادةِ الخافِض نحو: «مررت بك نفسِك وزيدٍ»، وإلا فلا يجوزُ إلا ضرورةً، وهو قولُ الجَرميّ. والذي ينبغي أنه يجوزُ مطلقاً لكثرةِ السماعِ الوارد به، وضَعفِ دليل المانعين واعتضاده بالقياس.

أما السَّماعُ: ففي النثرِ كقولِهم: «ما فيها غيرُه وفرسه» بجرِّ «فرسه» عطفاً على الهاء في «غيره». وقوله: (تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحام) في قراءة جماعةٍ كثيرة، منهم حمزةُ.

ومنه: (وَمَنْ لَستُم لَهُ بِرَازِقِينَ) [الحجر: ٢٠] ف «مَن» عطف على «لكم» في قولِه تعالى: (لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ) وقولُه: (مَا يتلى عَلَيكُم) [النساء: ١٢٧] عطف على «فيهِنّ» وفيما يُتلى عليكم. وفي النظم وهو كثيرٌ جداً، فمنه قولُ العباس بن مرداس:

أَكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي ... أفيها كان حَتفي أم سواها

فـ(سواها) عطفٌ على (فيها)، وقولُ الآخر:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفُنا ... وما بينها والأرضِ غَوطٌ نَفانِفُ

فكثرةُ ورودِ هذا وتصرُّفُهم في حروفِ العطفِ، فجاؤوا تارة بالواو، وأخرى بـ لا، وأخرى بـ أم، وأخرى بـ بل، دليلٌ على جوازِه.

وأمّا ضَعفُ الدليل: فهو أنهم منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين، فكما لا يُعطف على التنوين لا يُعطَفُ عليه إلا بإعادة الجار. ووجهُ ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلةِ ألَّا يُعطَفَ على الضمير مطلقاً، أعنى سواءً كان مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كالتنوين.

وأمَّا القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبدَلُ منه فكذلك يُعطَفُ عليه) [1].

(١) . باختصار من الدر المصون ٢: ٣٩٣.

٣٢. قاعدة: (الأصلُ في العطفِ بالواوِ مطابقةُ الضَّميرِ لما قبله في تثنيةٍ وجمعٍ، وأما العطفُ بأو فلا يعودُ الضَّميرُ فيه إلا على أحد ما سبق)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (استَعِينُوا بِالصَّبرِ وَالصَّلاةِ) [البقرة: ٤٥] قال: (قال مؤرج في عود الضمير: لأن الصلاة أهم وأغلب، كقوله تعالى: انفَضُّوا إِلَيها [الجمعة: ١١]، انتهى. يعني أن ميل أولئك الذين انصرفوا في الجمعة إلى التجارة أهم وأغلب من ميلهم إلى اللهو، فلذلك كان عود الضمير عليها، وليس يعني أن الضميرين سواء في العود، لأن العطف بالواو يخالف العطف بأو، فالأصل في العطف بالواو مطابقة الضمير لما قبله في تثنية وجمع، وأما العطف بأو فلا يعود الضمير فيه إلا على أحد ما سبق) [١].

٣٣. قاعدة: (العطفُ على الضَّميرِ الملفوظِ به لا يَجوزُ إلَّا بَعدَ تأكيدِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عطية، فعند قوله سبحانه: (وَيا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ) [الأعراف: ١٩] قال: (وأكد الضمير الذي في قوله اسكُن بقوله أَنتَ وحينئذ جاز العطف عليه وهو ضمير لا يجوز إظهاره ولا يترتب، والعطف على الضمير الملفوظ به لا يجوز إلا بعد تأكيده كقولك قمت أنت وزيد لأن الضمير بمنزلة حرف من الفعل، وهذا الضمير الذي في اسكُن أضعف من الملفوظ به فأحرى أن لا يصح العطف عليه إلا بعد التأكيد) [٢].

---

(١). البحر المحيط ١: ٢٩٩.

(٢). تفسير ابن عطية ٢: ٣٨٢.

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرهُم بِعَذابٍ أَلِيمٍ) [التوبة: ٣٤] قال: (ويجوز أن يكون (وَالَّذِينَ) معطوفاً على الضمير في قوله: (يأكلون) على نظر في ذلك، لأن الضمير لم يؤكد) [١].

قال الباقولي: (باب ما جاء في التنزيل من العطف على الضمير المرفوع، وقد أكد بعض ذلك وبعضه لم يؤكد فمن ذلك قوله: (اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ) [البقرة: ٣٥]، عطف «وزوجك» على الضمير في «اسكن» بعد ما أكد بقوله «أنت».

وقال: (فَاذهَب أَنتَ وَرَبُّكَ) [المائدة: ٢٤] فأكد.

وقال: (سَمَّيتُمُوها أَنتُم وَآباؤُكُم) [الأعراف: ٧١].

ومما أكد من ذلك من غير تأكيد ب «أنت» ولكن بشيء آخر:

قوله: (فَأَجمِعُوا أَمرَكُم وَشُرَكاءَكُم) [يونس: ٧١] فيمن رفع، أكد بالمفعول دون أنتم» والمفعول يقوم مقام «أنتم. ثم عطف على قوله: (وَشُرَكاءَكُم).

ومن ذلك: (فَاستَقِم كَما أُمِرتَ وَمَن تابَ مَعَكَ) [هود: ١١٢] معطوفاً على الضمير في «استقم»، وقام قوله «كما أمرت» مقام التأكيد، ويجوز أن يكون «من» في موضع النصب مفعولاً معه.

ومن ذلك قوله: (جَنَّاتُ عَدنٍ يَدخُلُونَها وَمَن صَلَحَ) [الرعد: ٢٣]، يجوز في «من» الرفع والنصب، على ما تقدم.

وقد قلنا في حذف المضاف: مذهب أبي علي في «من» أن التقدير: ودخول من صلح من آبائهم وأزواجهم.

فأما قوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاستَوى. وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعلى) [النجم: ٦. ٧]. فقد قال أبو علي في «التذكرة»: قوله: «هو» مرتفع بالابتداء، وليس بمحمول على الضمير الذي في «استوى».

---

(١). تفسير ابن عطية ٣: ٢٧.

فإن قلت: فإن (استوى) يقتضي فاعلين، ألا ترى أنك تقول:

استوى زيد وعمرو، فإن هذا المفعول يكون على ضربين: الأول: ما ذكرنا.

والثاني: أن تقتصر به على فاعل واحد كقوله: (عَلَى العَرشِ استَوى) [طه: ٥]، وإذا احتمل ذا لم يكن لمن زعم أن الضمير المرفوع يعطف عليه من غير أن يؤكد دلالة في هذه الآية لاحتمالها غير ما ذكر، وهو ما حملناه عليه.

وهذا القائل هو الفراء لأنه قال: المعنى: استوى النبي وجبريل عليهما السلام بالأفق الأعلى ليلة المعراج، حين أسري به صلى الله عليه وآله.

ومنه قوله تعالى: (أَإِذا كُنَّا تُراباً وَآباؤُنا) [النمل: ٦٧]، عطف «آباؤنا» على الضمير في «كنّا» لمكان قوله: «ترابا».

وأما قوله: (وَكَتَبنا عَلَيهِم فِيها أَنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ وَالعَينَ بِالعَينِ) [المائدة: ٤٥] فيمن رفع «العين» . وجوز فيه أبو علي: أن يكون «العين» مرفوعاً على الابتداء والجار خبر، وجوز أن يكون محمولاً على موضع «أن»، وجوز أن يكون رفعاً عطفاً على الضمير الذي في الظرف، وإن لم يؤكد.

كما جاء (ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام: ١٤٨] فعطف «آباؤنا» على الضمير الذي في «أشركنا»، قال: ولم يؤكده فكذا هاهنا.

فإن قلت: إن «لا» يقوم مقام التأكيد، فقد قال في الجواب:

إنما يقوم «لا» مقام التأكيد إن كانت قبل الواو فأما إذا جاءت بعد الواو، لم تقم مقام التأكيد، ألا ترى أن التأكيد في الآي التي تلونا قبل الواو، نحو: (اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ) [البقرة: ٣٥]، وقوله: (فَاستَقِم كَما أُمِرتَ) [هود: ١١٢].

وهذا من أبي علي استدراك على البصريين قاطبة لا سيما وسيبويه قال في الآية الأولى: إن قوله: «ولا آباؤنا» بمنزلة: قمت أنت وزيد فلا يرى العطف على

المضمر إلا بعد التأكيد والتأكيد بأنت، وأنا، أو ما يقوم مقامهما من المفعول وغيره.

ولم يروا التأكيد بقولهم «نفس» فلم يجيزوا: قمت نفسك وزيد كما أجازوا: قمت أنت وزيد، وقمتم أجمعون وزيد.

قالوا: لأن «النفس» اسم منصرف، تدخلها العوامل بخلاف: أنت، وأجمعين.

وقد يقع في التأكيد بها ليس في بعض كلامهم كقولهم: هند خرجت نفسها فيكون كقولك: خرجت هي نفسها- فيكون تأكيدا ل «هي» ويقال: هند خرجت نفسها فتكون الفاعلة، كما تقول: خرجت جاريتها والمعنيان مختلفان فلم يجر مجرى «أجمعين».

ومن هنا قال أبو علي: لو قلت جاءوني أنفسهم لم يحسن حتى تؤكد، فتقول: جاءوني هم أنفسهم لما ذكرنا.

فلم يحسن لذلك أن تحمله على الضمير حتى تؤكد يعني حتى تقول: قمت أنت نفسك وزيد.

ولو قلت: مررت بك نفسك جاز تأكيد الكاف بالنفس لأنك كأنك قلت: مررت بنفسك- ولم تذكر المؤكد بخلاف العطف إذ لا يجوز: مررت بك وزيد.

وإن قلت: جاءوني أنفسهم، لا يجوز لأن المضمر المتصل في غاية الضعف، والمؤكد متبوع، فيكون أقوى من التأكيد، وهنا «النفس» أقوى من المضمر فلا يكون تابعاً له فإذا انفصل المضمر جاز أن تكون «النفس» تابعاً له بمنزلة الأسماء الأجنبية، أو بقيت بعدها بمنزلة أخرى، بخلاف المتصل إذ ليس بعدها بمنزلة أخرى.

وقد ذكر سيبويه امتناع تأكيد المضمر ب «النفس» في ثلاثة مواضع: في حد أسماء الأفعال، وفي حد الأحرف الخمسة، وفي حد علامات المضمرين.

ومن ذلك قوله تعالى: (أَسلَمتُ وَجهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) [آل عمران: ٢٠]، ف «من» رفع عطف على «التاء».

ومنه: (إِنَّ رَبَّكَ يَعلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدنى مِن ثُلُثَيِ الليلِ وَنِصفَهُ وَثُلُثَهُ وَطائِفَةٌ) [المزمل: ٢٠] رفع عطف على الضمير في «تقوم».

ومن ذلك قوله: (لا أَملِكُ إِلَّا نَفسِي وَأَخِي) [المائدة: ٢٥]، «أخي» عطف على الضمير في «لا أملك».

وإن شئت كان مبتدأ، والتقدير: وأخي كذلك فحذف الخبر ولا يكون جراً بالعطف على الياء لأنه مضمر مجرور) [١].

وقال الرازي: (زعم سيبويه أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع في الفعل قبيح فلا يجوز أن يقال:

قمت وزيد وذلك لأن المعطوف عليه أصل والمعطوف فرع والمضمر ضعيف والمظهر قوي وجعل القوي فرعا للضعيف لا يجوز.

إذا عرفت هذا الأصل فنقول: إن جاء الكلام في جانب الإثبات وجب تأكيد الضمير فنقول قمت أنا وزيد وإن جاء في جانب النفي قلت ما قمت ولا زيد إذا ثبت هذا فنقول قوله: (لَو شاءَ اللهُ مَا أَشرَكنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام: ١٤٨] فعطف قوله: (وَلا آباؤُنا) على الضمير في قوله: (مَا أَشرَكنا) إلا أنه تخلل بينهما كلمة لا فلا جرم حسن هذا العطف. قال في جامع الأصفهاني: إن حرف العطف يجب أن يكون متأخرا عن اللفظة المؤكدة للضمير حتى يحسن العطف ويندفع المحذور المذكور من عطف القوي على الضعيف وهذا المقصود إنما يحصل إذا قلنا: (ما أشركنا نحن ولا آباؤنا) حتى تكون كلمة (لا) مقدمة

---

(١). إعراب القرآن للباقولي ٢: ٥٩٩.

على حرف العطف. أما هاهنا حرف العطف مقدم على كلمة (لا) وحينئذ يعود المحذور المذكور.

فالجواب: أن كلمة (لا) لما أدخلت على قوله: آباؤنا كان ذلك موجبا إضمار فعل هناك لأن صرف النفي إلى ذوات الآباء محال بل يجب صرف هذا النفي إلى فعل يصدر منهم وذلك هو الإشراك فكان التقدير: ما أشركنا ولا أشرك آباؤنا وعلى هذا التقدير فالإشكال زائل)[1].

٣٤. قاعدة: (قَد يُعطَفُ على الضَّميرِ دُونَ تأكيدِه لأنَّ المجرورَ قامَ مقامَ التَّوكيدِ كما قَامَت «لا»)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عطية، فعند قوله سبحانه: (وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَومَ الحَجِّ الأَكبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة: ٣] قال: (وقرأ جمهور الناس «أن الله بريء» بفتح الألف على تقدير بأن الله، وقرأ الحسن والأعرج: «إن الله» بكسر الألف على القطع، إذ الأذان في معنى القول، وقرأ جمهور الناس «ورسوله» بالرفع على الابتداء وحذف الخبر «ورسوله بريء منهم»، هذا هو عند شيخنا الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن الباذش رحمه الله معنى العطف على الموضع، أي تؤنس بالجملة الأولى التي هي من ابتداء وخبر فعطفت عليها هذه الجملة، وقيل هو معطوف على موضع المكتوبة قبل دخول «أن» التي لا تغير معنى الابتداء بل تؤكده وإذ قد قرئت بالكسر لأنه لا يعطف على موضع «أن» بالفتح، وانظره فإنه مختلف في جوازه، لأن حكم «أن» رفع حكم الابتداء إلا في هذا الموضع وما أشبهه، وهذا قول أبي العباس وأبي علي رحمهما الله، ومذهب الأستاذ على مقتضى كلام سيبويه أن لا موضع لما دخلت

---

(١). تفسير الرازي ١٣: ١٧٥.

عليه «أن» إذ هو معرب قد ظهر فيه عمل العامل ولأنه لا فرق بين «أن» وبين ليت ولعل، والإجماع أن لا موضع لما دخلت عليه هذه.

وقيل عطف على الضمير المرفوع الذي في «بريء»، وحسن ذلك أن المجرور قام مقام التوكيد، كما قامت «لا» في قوله تعالى: ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا [الأنعام: ١٤٨]) [١].

وعند قوله تعالى: (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشرَكُوا لَو شاءَ اللهُ ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام: ١٤٨] قال: (وقوله وَلا آباؤُنا معطوف على الضمير المرفوع في أَشرَكنا والعطف على الضمير المرفوع لا يرده قياس، بخلاف المظنون، لكن سيبويه قد قبح العطف على الضمير المرفوع، ووجه قبحه أنه لما بني الفعل صار كحرف من الفعل فقبح العطف عليه لشبهه بالحرف، وكذلك كقولك: قمت وزيد، لأن تأكيده فيه يبين معنى الاسمية، ويذهب عنه شبه الحرف، وحسن عند سيبويه العطف في قوله ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا لما طال الكلام، ب لا، فكان معنى الاسمية اتضح واقتضت- لا ما يعطف بعدها) [٢].

وعند قوله عز وجل: (وَكَتَبنا عَلَيهِم فِيها أَنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ وَالعَينَ بِالعَينِ) [المائدة: ٤٥] قال: (ويحتمل أن يعطف قوله وَالعَينَ على الذكر المستتر في الطرق الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد في قوله تعالى: (إِنَّهُ يَراكُم هُوَ وَقَبِيلُهُ مِن حَيثُ لا تَرَونَهُم) [الأعراف: ٢٧] وقد جاء مثله غير مؤكد في قوله تعالى: (ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام: ١٤٨].

قال القاضي أبو محمد: ولسيبويه رحمه الله في هذه الآية أن العطف ساغ دون توكيد بضمير منفصل لأن الكلام طال ب لا في قوله: وَلا آباؤُنا فكانت لا عوضا من التوكيد كما طال الكلام في قولهم حضر القاضي اليوم امرأة، قال أبو

---

(١). تفسير ابن عطية ٣: ٧.

(٢). تفسير ابن عطية ٢: ٣٥٩.

علي: وهذا إنما يستقيم أن يكون عوضا إذا وقع قبل حرف العطف فهناك يكون عوضا من الضمير الواقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف فلا يسد مسد الضمير، ألا ترى أنك قلت حضر امرأة القاضي اليوم لم يغن طول الكلام في غير الموضع الذي ينبغي أن يقع فيه.

قال القاضي أبو محمد: وكلام سيبويه متجه على النظر النحوي وإن كان الطول قبل حرف العطف أتم فإنه بعد حرف العطف مؤثر لا سيما في هذه الآية، لأن لا ربطت المعنى إذ قد تقدمها نفي ونفت هي أيضاً عن الآباء فتمكن العطف) [1].

وعند قوله تعالى: (فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلتُ فَأَجمِعُوا أَمرَكُم وَشُرَكاءَكُم) [يونس: ٧١] قال: (وقرأ أبو عبد الرحمن والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى وسلام ويعقوب وأبو عمرو فيما روي عنه «وشركاؤكم» بالرفع عطفا على الضمير في «أجمعوا»، وعطف على الضمير قبل تأكيده لأن الكاف والميم في أَمرَكُم ناب مناب أنتم المؤكد للضمير، ولطول الكلام أيضا، وهذه العبارة أحسن من أن يطول الكلام بغير ضمير) [2].

٣٥. قاعدة: (إذَا عُطِفَ بِـ (أَو) وَجَبَ إفرادُ الضَّميرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (إذا عطف بـ (أو) وجب إفراد الضمير نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، فأما قوله تعالى: (إِن يَكُن غَنِيّاً أَو فَقِيراً فَاللهُ أَولى بِهِما) [النساء: ١٣٥]، فقيل: إن (أو) بمعنى الواو، وقيل: بل المعنى إن يكن الخصمان فعاد الضمير على المعنى.

---

(١). تفسير ابن عطية ٢: ١٩٧.

(٢). تفسير ابن عطية ٣: ١٣٢.

وقيل: للتنويع لا للعطف، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تثنية الضمير، فأما قوله تعالى: (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرضُوهُ) [التوبة: ٦٢] فقد سبق الكلام عليه.

فائدة: قوله: (إِلَّا عَشِيَّةً أَو ضُحاها) [النازعات: ٤٦] أي ضحى يومها، فدل بالجزء على الكل.

قال الشيخ عز الدين: وإنما أضاف الضحى إلى نهار العشية، لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن الترديد بـ (أو)؛ لأن عشية كل نهار من الظهر إلى الغروب وهو نصف النهار وضحاها مقدار ربعه مثلا وهو مقدار نصف العشية، فلما أضافه إلى نهارها علم تقاربهما، فحسن الترديد، لإفادته الترديد بين اللبث الطويل والقصير، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشية نهار قصير وضحى يوم طويل فتساوى ذلك الضحى بالعشية، فلا يحسن الترديد بينهما.

فإن قيل: كيف يجمع بين قوله: (لَم يَلبَثُوا إِلَّا ساعَةً مِن نَهارٍ) [الأحقاف: ٣٥] وهو الجزء اليسير من الزمان وبين الضحى والعشية؟ وكيف حسن الترديد؟

فالجواب: أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس، فمنهم من يعتقده طويلاً، ومنهم من يحسبه قصيراً، قال تعالى: (يَتَخافَتُونَ بَينَهُم إِن لَبِثتُم إِلَّا عَشراً) [طه: ١٠٣]، ثم قال: (إِذ يَقُولُ أَمثَلُهُم طَرِيقَةً إِن لَبِثتُم إِلَّا يَوماً) [طه: ١٠٤].

وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ولبثتم يحتمل أن يكون في الدنيا ويحتمل أن يكون في البرزخ والأول أظهر) [1].

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٤٠.

٣٦. قاعدة: (إذا تقدَّمَ الضَّميرَ معطوفٌ، ومعطوفٌ عَلَيه فإن كانَ العطفُ بالـ (واو)، وبـ (حتى) كان الضَّميرُ على ما تقدَّمَ مِنَ الإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ، وإن كانَ العطفُ بالـ (فاء) جاز فيه وجهان: أن يكونَ حسب ما تقدَّمَ قبله، وأن يكونَ مفرداً لا غير. وإن كان العطف بـ (ثم) فالأحسنُ الإفرادُ لما فيها مِنَ المُهلة، وإن كانَ العطفُ بما عدا ذلك فإنما يكون الضَّميرُ حسب المتأخِّر مِنَ الأسماءِ المتقدِّم عليه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عصفور، فعند قوله عز وجل: (وَما أَنفَقتُم مِن نَفَقَةٍ أَو نَذَرتُم مِن نَذرٍ فَإِنَّ اللهَ يَعلَمُهُ) [البقرة: ٢٧٠] قال ابن عصفور: (إذا تقدم الضمير معطوف، ومعطوف عليه فإن كان العطف بالـ (واو)، وبـ (حتى) كان الضمير على ما تقدم من الإفراد، والتثنية، والجمع، وإن كان العطف بالـ (فاء) جاز فيه وجهان: أن يكون حسب ما تقدم قبله، وأن يكون مفرداً لا غير. وإن كان العطف ب " ثم " فالأحسن الإفراد لما فيها من المهلة، وإن كان العطف بما عدا ذلك فإنما يكون الضمير حسب المتأخر من الأسماء المتقدم عليه، ولا يجوز أن يكون على حسب ما تقدم إلا في (أو) خاصة، وذلك شذوذ كقوله: (إِن يَكُن غَنِياً أَو فَقِيراً فَاللهُ أَولَى بِهِمَا) [النساء: ١٣٥].

ورَدَّه عليه بعضُ المتأخرين. وقال: إن الضمير يكون على حسب الأول مطلقاً في جميع حروف العطف، واستدل بقوله: (فَاللهُ أَولَى بِهِمَا).

وتأوَّل قوله: (وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا) [التوبة: ٣٤])[١].

(١) . التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد لأحمد البسيلي: ٣٢٧.

٣٧. قاعدة: (في الإغراء يرفع فاعلاً ويجوز أن يُعطَفَ عليه مرفوع، والأقربُ أنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ بها وبأخواتِها في موضعِ جرٍّ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (عَلَيكُم أَنفُسَكُم) [المائدة: ١٠٥] قال: (الجمهورُ على نصب «أنفسكم» وهو منصوب على الإغراء ب «عليكم»؛ لأنَّ «عليكم» هنا اسمُ فعل إذ التقدير: الزموا أنفسَكم أي: هدايتَها وحِفظَها مِمَّا يؤذيها، ف «عليكم» هنا يرفع فاعلاً تقديره: عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يُعطَفَ عليه مرفوع نحو: «عليكم أنتم وزيدٌ الخيرَ» كأنك قلت: الزموا أنتم زيدٌ الخيرَ. واختلف النحاة في الضميرِ المتصلِ بها وبأخواتِها نحو: إليك ولديك ومكانك، فالصحيح أنه في موضعِ جر كما كان قبلَ تُنقَلَ الكلمة إلا الإغراء، وهذا مذهب سيبويه واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب «على عبدِ الله» بجرِّ «عبد الله» وهو نص في المسألة. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعدٌ لنصب ما بعدهما، أعني «على» وما بعدها كهذه الآية. وذهب الفراء إلى أنه مرفوعُه، وقد حَقَّقتُ هذه المذاهبَ بدلائلها مبسوطة في «شرح التسهيل».

وقال أبو البقاء: بعد أن جعل «كم» في موضع جر بـ«على» بخلافِ رُوَيدَكم فإن الكاف هناك للخطاب ولا موضعَ لها، فإن «رويد» قد استُعمِلت للأمر المواجَهِ من غير كاف الخطاب، وكذا قولُه تعالى: (مَكَانَكُم) [يونس: ٢٨] «كم» في محل جر.

قلت: في هذه المسألة كلامٌ طويل، صحيحُه أنَّ (رويد) تارةً يكون ما بعدها مجرورَ المحلِّ وتارةً منصوبَه، وليس هذا موضعه، وقد قَدَّمتُ في سورةِ النساءِ الخلافَ في جواز تقديم معمول هذا الباب عليه.

وقرأ نافع بن أبي نعيم: (أنفسُكم) رفعاً فيما حكاه عنه صاحب الكشاف، وهي مُشكَلِةٌ وتخريجُها على أحد وجهين: إما الابتداء، و(عليكم) خبره مقدم عليه، والمعنى على الإغراء أيضاً، فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية) [1].

وقال أبو حيان: (وعليكم: من كلم الإغراء وله باب معقود في النحو وهو معدود في أسماء الأفعال، فإن كان الفعل متعدياً كان اسمه متعدياً، وإن كان لازماً كان لازماً.

وعليكم: اسم لقولك: الزم فهو متعد، فلذلك نصب المفعول به، والتقدير هنا عليكم إصلاح أنفسكم أو هداية أنفسكم، وإذا كان المغرى به مخاطباً جاز أن يؤتى بالضمير منفصلاً فتقول: عليك إياك أو يؤتى بالنفس بدل الضمير فتقول عليك نفسك كما في هذه الآية) [2].

وقال ابن عاشور: (وعليكم اسم فعل بمعنى الزموا، وذلك أن أصله أن يقال: عليك أن تفعل كذا، فتكون جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وتكون (على) دالة على استعلاء مجازي، كأنهم جعلوا فعل كذا معتلياً على المخاطب ومتمكناً منه تأكيداً لمعنى الوجوب، فلما كثر في كلامهم قالوا: عليك كذا، فركبوا الجملة من مجرور خبر واسم ذات مبتدأ بتقدير: عليك فعل كذا، لأن تلك الذات لا توصف بالعلو على المخاطب، أي التمكن، فالكلام على تقدير. وذلك كتعلق التحريم والتحليل بالذوات في قوله: (حُرِّمَت عَلَيكُمُ المَيتَةُ) [المائدة: ٣]، وقوله: (أُحِلَّت لَكُم بَهِيمَةُ الأَنعامِ) [المائدة: ١]، ومن ذلك ما روي (عليكم الدعاء وعلي الإجابة).

ومنه قولهم: علي ألية، وعلي نذر. ثم كثر الاستعمال فعاملوا (على) معاملة فعل الأمر فجعلوها بمعنى أمر المخاطب بالملازمة ونصبوا الاسم بعدها على

---

(١). الدر المصون ٤: ٤٥٠.

(٢). البحر المحيط ٤: ٣٨٨.

المفعولية. وشاع ذلك في كلامهم فسماها النحاة اسم فعل لأنها جعلت كالاسم لمعنى أمر مخصوص، فكأنك عمدت إلى فعل (الزم) فسميته (على) وأبرزت ما معه من ضمير فألصقته ب (على) في صورة الضمير الذي اعتيد أن يتصل بها، وهو ضمير الجر فيقال: عليك وعليكما وعليكم. ولذلك لا يسند إلى ضمائر الغيبة لأن الغائب لا يؤمر بصيغة الأمر بل يؤمر بواسطة لام الأمر) [1].

المبحث الثالث: قواعد في الضَّميرِ والحذف

٣٨. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ كثيراً مِنَ الصِّلَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عطية، فعند قوله عز وجل: (أَفَحُكمَ الجاهِلِيَّةِ يَبغُونَ وَمَن أَحسَنُ مِنَ اللهِ حُكماً لِقَومٍ يُوقِنُونَ) [المائدة: ٥٠] قال: (واختلف القراء في قوله تعالى: (أَفَحُكمَ الجاهِلِيَّةِ يَبغُونَ) فقرأ الجمهور بنصب الميم على إعمال فعل ما يلي ألف الاستفهام بينه هذا الظاهر بعد، وقرأ يحيى بن وثاب والسلمي وأبو رجاء والأعرج «أفحكم» برفع الميم، قال ابن مجاهد: وهي خطأ، قال أبو الفتح: ليس كذلك ولكنه وجه غيره أقوى منه.

وقد جاء في الشعر، قال أبو النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... عليّ ذنبا كلّه لم أصنع

برفع كلّ.

قال القاضي أبو محمد: وهكذا الرواية، وبها يتم المعنى الصحيح لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنب، ولو نصب «كل» لكان ظاهر قوله إنه صنع بعضه، وهذا هو حذف الضمير من الخبر وهو قبيح، التقدير يبغونه ولم أصنعه، وإنما يحذف الضمير كثيرا من الصلة كقوله تعالى: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١]، وكما تقول مررت بالذي أكرمت، ويحذف أقل من ذلك من

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٧٦.

الصفة، وحذفه من الخبر قبيح كما جاء في بيت أبي النجم، ويتجه بيته بوجهين: أحدهما أنه ليس في صدر قوله ألف استفهام يطلب الفعل كما هي في قوله تعالى: أَفَحُكمَ والثاني أن في البيت عوضا من الهاء المحذوفة، وذلك حرف الإطلاق أعني الياء في اصنعي فتضعف قراءة من قرأ «أفحكم» بالرفع لأن الفعل بعده لا ضمير فيه ولا عوض من الضمير، وألف الاستفهام التي تطلب الفعل ويختار معها النصب وإن لفظ بالضمير حاضرة، وإنما تتجه القراءة على أن يكون التقدير أفحكم الجاهلية حكم يبغون فلا تجعل يبغون خبرا بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، ونظيره قوله تعالى: مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ [النساء: ٤٦] تقديره قوم يحرفون فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ومثله قول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ... أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح) [(١)].

٣٩. قاعدة: (قد يُحذَفُ الضَّميرُ لدلالةِ (كلّ) عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من القرطبي، فعند قوله عز وجل: (وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا) [آل عمران: ٧] قال: (قوله تعالى: (كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا) فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى محكمه ومتشابهه، والتقدير: كله من عند ربنا. وحذف الضمير لدلالة" كل" عليه، إذ هي لفظة تقتضي الإضافة) [(٢)].

---

(١). تفسير ابن عطية ٢: ٢٠٢.

(٢). تفسير القرطبي ٤: ١٩.

٤٠. قاعدة: (لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ المجرورِ بحرفٍ إلَّا بشروطٍ: وهو أن يدخلَ على الموصولِ، أو الموصوف بالموصولِ، أو المضاف إلى الموصول حرفُ جرٍّ، مثل ما دخل على الضَّميرِ لفظاً ومعنى، وأن يتَّحدَ ما تعلَّقَ به الحرفانِ لفظاً ومعنى، وأن لا يكون ذلك المجرور العائد على الموصول وجاره في موضع رفع، وأن لا يكونَ محصوراً، ولا في معنى المحصور، وأن يكونَ متعيناً للرَّبطِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله عز وجل: (وَمِمَّا رَزَقناهُم يُنفِقُونَ) [البقرة: ٣] قال: (وقدم المنفق منه على الفعل اعتناء بما خول الله به العبد، وإشعاراً أن المخرج هو بعض ما أعطى العبد، ولتناسب الفواصل وحذف الضمير العائد على الموصول لدلالة المعنى عليه، أي ومما رزقناهموه، واجتمعت فيه شروط جواز الحذف من كونه متعيناً، للربط معمولاً لفعل متصرّف تامّ) [١].

وعند قوله تعالى: (وَبَثَّ فِيها مِن كُلِّ دَابَّةٍ) [البقرة: ١٦٤] قال أبو حيان: (إن قدرت هذه الجملة معطوفة على ما قبلها من الصلتين، احتاجت إلى ضمير يعود على الموصول، لأن الضمير في فيها عائد على الأرض وتقديره: وبث فيها من كل دابة. لكن حذف هذا الضمير، إذا كان مجرورا بالحرف، له شرط، وهو أن يدخل على الموصول، أو الموصوف بالموصول، أو المضاف إلى الموصول حرف جر، مثل ما دخل على الضمير لفظا ومعنى، وأن يتحد ما تعلق به الحرفان لفظا ومعنى، وأن لا يكون ذلك المجرور العائد على الموصول وجاره في موضع رفع، وأن لا يكون محصورا، ولا في معنى المحصور، وأن يكون متعينا للربط. وهذا الشرط مفقود هنا) [٢].

---

(١). البحر المحيط ١: ٦٩.

(٢). البحر المحيط ٢: ٧٩.

وقال السمين الحلبي: (يجوزُ في (بَثَّ) وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على (أنزل) داخلٌ تحت حكمِ الصلةِ؛ لأنَّ قولَه: (فَأَحيا) عطفٌ على (أنزل) فاتصل به وصارا جميعاً كالشيءِ الواحد، وكأنه قيل: وما أنزل في الأرض من ماءٍ وبَثَّ فيها من كلِّ دابة؛ لأنهم يَنمُون بالخِصبِ ويَعيشون بالحَيا. هذا نصُّ الزمخشري. والثاني: أنه عطفٌ على «أحيا».

واستشكل الشيخُ عطفَه عليها، لأنَّها صلةٌ للموصول فلا بُدَّ من ضميرٍ يَرجِعُ من هذه الجملةِ وليسَ ثَمَّ ضميرٌ في اللفظِ لأنَّ «فيها» يعودُ على الأرض، فبقي أن يكونَ محذوفاً تقديرُه: وبث به فيها، ولكن لا يجوزُ حذفُ الضمير المجرورِ بحرفٍ إلَّا بشروطٍ: أن يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِ ذلك الحرفِ، وأن يتَّحدَ متعلَّقهُما، وأَن لا يُحصَرَ الضميرُ، وأَن يتعيَّنَ للربطِ، وألَّا يكونَ الجارَّ قائماً مقامَ مرفوعٍ، والموصولُ هنا غيرُ مجرورٍ البتةَ، ولمَّا استشكل هذا بما ذَكَرَ خَرَّج الآية على حَذفِ موصولٍ اسمي، قال: «وهو جائز شائع في كلامهم، وإن كان البصريون لا يُجيزونه، وأنشدَ شاهداً عليه:

ما الذي دأبُه احتياطَ وحَزمٌ ... وهواه أطاع يَستويانِ

أي: والذي أطاع، وقوله:

أَمَن يهجو رسولَ الله منكم ... ويمدَحُه ويَنصُره سَواءُ

أي: ومَن ينصرُه

وقوله:

فواللهِ ما نِلتُم وما نِيلَ منكمُ ... بمعتدلٍ وَفقٍ ولا متقاربِ

أي: ما الذي نلتم؛ وقوله تعالى: (وقولوا آمَنَّا بالذي أُنزِلَ إِلَينَا وَأُنزِلَ إِلَيكُم) [العنكبوت: ٤٦] أي: وبالذي أُنزل إليكم؛ ليطابقَ قولَه: (والكتاب الذي نَزَّلَ على رَسُولِهِ والكتاب الذي أَنزَلَ مِن قَبلُ) [النساء: ١٣٦]. ثم قال الشيخ:

(وقد يتمشَّى التقديرُ الأولُ)، يعني جوازَ الحَذفِ وإن لم يوجد شرطُه، قال: وقد جاءَ ذلك في أشعارِهم؛ وأَنشَدَ:

وإنَّ لساني شُهدَةٌ يُشتَفَى بها ... وهُوَّ على مَن صَبَّه اللهُ عَلقَمُ

أي: عَلقم عليه، وقوله:

لعلَّ الذي أَصعَدتِني أَن يَرُدَّني ... إلى الأرض إن لم يَقدِرِ الخيرَ قِادرُه

أي: أَصعَدتِني به) [1].

٤١. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ في أربعةِ أبواب: الصِّلَة، والصِّفَة، والخَبر، والحَال)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (حذف الضمير المنصوب المتصل، يقع في أربعة أبواب: أحدها: الصلة، كقوله تعالى: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١].

الثاني: الصفة، كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوماً لَا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ شَيئاً) [البقرة: ٤٨] أي فيه، بدليل قوله: وَاتَّقُوا يَوماً تُرجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [البقرة: ٢٨١]، ولذلك يقدر في الجمل المعطوف على الأولى لأن حكمهن حكمها، فالتقدير: (ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون) فيه.

ثم اختلفوا فقال الأخفش: حذفت على التدريج، أي حذف العطف فاتصل الضمير فحذف، وقال سيبويه: حذفا معاً لأول وهلة، وقيل: عدي الفعل إلى الضمير أولاً اتساعاً، وهو قول الفارسي.

---

(١) . الدر المصون ٢: ٢٠٢.

وجعل الواحدي من هذا قوله تعالى: (يَومَ لَا يُغنِي مَولىً عَن مَولىً شَيئاً) [الدخان: ٤١]، أي منه، وقوله: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِن حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطاعُ) [غافر: ١٨] أي ما للظالمين منه.

وفيه نظر، أما الأولى فلأن (يغني) جملة قد أضيف إليها اسم الزمان وليست صفة.

وقد نصوا على أن عود ضمير إلى المضاف من الجملة التي أضيف إليها الظرف غير جائز حتى قال ابن السراج: فإن قلت أعجبني يوم قمت فيه امتنعت الإضافة لأن الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته قال ابن مالك وهذا مما خفي على أكثر النحويين.

وأما الثانية فكأنه يريد أن (مَا لِلظَّالِمِينَ مِن حَمِيمٍ) صفة ليوم المضاف إليها الأزمنة، وذلك متعذر؛ لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة، والظاهر أن الجملة حال منه، ثم حذف العائد المجرور في كما يحذف من الصفة.

الثالث: الخبر، كقوله تعالى: (وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الحُسنى) [النساء: ٩٥] في قراءة ابن عامر.

الرابع: الحال.

قال ابن الشجري: أقوى هذه الأمور في الحذف: الصلة لطول الكلام فيها؛ لأنه أربع كلمات نحو: جاء الذي ضربت، وهو الموصول، والفعل والفاعل والمفعول، ثم الصفة؛ لأن الموصوف قائم بنفسه، وإنما أتى بالصفة للتوضيح، ثم الخبر لانفصاله عن المبتدأ باعتبار أنه محكوم عليه.

ووجه التفاوت أن الصفة رتبة متوسطة بين الصلة والخبر؛ لأن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، ولهذا لا يفصل بينهما، والصفة دونها في ذلك، ولهذا يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والخبر دون ذلك، فكان الحذف

آكد في الصلة من الصفة؛ لأن هناك شيئين يدلان على الحذف: الصفة تستدعي موصوفاً، والعامل يستدعيه أيضاً) [1].

(1) . البرهان في علوم القرآن ٣: ١٦٠.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الضمير في اللغة وأن الضَّاد وَالمِيم وَالرَّاء أَصلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيءِ، وَالآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيبَةٍ وَتَستُّرٍ.

فَالأَوَّلُ قَولُهُم: ضَمَرَ الفَرَسُ وَغَيرُهُ ضُمُوراً، وَذَلِكَ مِن خِفَّةِ اللحمِ، وَقَد يَكُونُ مِنَ الهُزَالِ. وَيُقَالُ لِلمَوضِعِ الَّذِي تُضَمَّرُ فِيهِ الخَيلُ: المِضمَارُ. وَرَجُلٌ ضَمرٌ: خَفِيفُ الجِسمِ. وَاللؤلُؤُ المُضطَمِرُ: الَّذِي فِي وَسَطِهِ بَعضُ الِانضِمَامِ وَالِانضِمَارِ.

وَالآخِرُ الضِّمَارُ، وَهُوَ المَالُ الغَائِبُ الَّذِي لَا يُرجَى. وَكُلُّ شَيءٍ غَابَ عَنكَ فَلَا تَكُونُ مِنهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ.

٢. وبينت معنى الضمير في الاصطلاح وأنَّ حدَّ المُضمرِ هُوَ الِاسمُ الَّذِي يعودُ إِلَى ظاهرٍ قبله لفظاً أَو تَقديراً، وأن المضمر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه، أو هو عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره، إما تحقيقاً أو تقديراً.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالضمير عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة عن الضَّمير

المبحث الثاني: قواعد في الضَّميرِ والعَطف

المبحث الثالث: قواعد في الضَّميرِ والحذف

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى واحد وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الضمير عند علماء اللغة عامةً، والضمير عند أحد اللغويين.

٢. دراسة الضمير عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحفَةُ الأَقرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثلِيثِ مِن حُرُوفِ القُرآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: الضمير في اللغة العربية	٨
٢	المبحث الأول: معنى الضمير في اللغة:	٨
٣	المبحث الثاني: معنى الضمير في الاصطلاح	١٠
٤	الفصل الثاني: قواعد الضمير عند المفسرين	١١
٥	المبحث الأول: قواعد عامة عن الضَّمير	١١
٦	١. قاعدة: (الضَّميرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها)	١١
٧	٢. قاعدة: (الضَّميرُ لا يَعمَلُ)	١٢
٨	٣. قاعدة: (الضميرُ لا يُوصَف ولا يُوصَفُ به)	١٥
٩	٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّ الضميرَ يعودُ إلى أقربِ مذكورٍ)	١٧
١٠	٥. قاعدة: (ضَميرُ الشَّأنِ يُؤتَى به في مَواضعِ التَّفخيمِ)	١٩
١١	٦. قاعدة: (حكمُ الضَّميرِ حُكمُ مُظهرِه فمَا جَازَ في المُظهَرِ يجوزُ في مُضمَرِه)	٢١
١٢	٨. قاعدة: (قد يُجرَى الضَّميرُ مجرى اسمِ الإشارةِ)	٢٢
١٣	٩. قاعدة: (الضَّمائرُ لا تعودُ إلَّا عَلى الأسماءِ)	٢٧
١٤	١٠. قاعدة: (ضميرُ الفَصلِ مِن مُؤَكِّداتِ	٢٩

	الجُملةِ)	
١٥	١١. قاعدة: (يُؤتَى بِالضَّمائرِ لِلاختصارِ)	٣٠
١٦	١٢. قاعدة: (المُضمَرُ لا يَكونُ إلَّا بَعدَ الظَّاهرِ لفظاً أو مرتبةً أو لفظاً ومرتبةً)	٣٠
١٧	١٣. قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ويَعُودُ الضَّميرُ جَمعاً)	٣١
١٨	١٤. قاعدة: (قَد يُثَنَّى الضَّميرُ ويَعُودُ عَلى أحدِ المَذكُورَينِ)	٣١
١٩	١٥. قاعدة: (يقدِّمون الخطابَ على الغَيبةِ في باب الضمير، لأنَّ الخطاب أقدم في الرتبة)	٣٢
٢٠	١٦. قاعدة: (أصلُ الضَّميرِ أن يعودَ إلى لفظٍ باعتبارِ مدلولِه وقد يعودُ إلى لفظٍ دُونَ مَدلولِه)	٣٢
٢١	١٧. قاعدة: (متى اتَّصلَ بِالفاعلِ ضميرٌ يَعُودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلَّا يعودَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً)	٣٤
٢٢	١٨. قاعدة: ((إيَّا) لفظٌ موضوعٌ لِيتوصلَ به إلى ضميرِ المنصوبِ إذا انقطعَ عمَّا يتَّصلُ بِه)	٣٦
٢٣	١٩. قاعدة: (قد يُثَنَّى الضميرُ أو يُجمَعُ لِيدلَّ على تكريرِ الفعلِ)	٤٠
٢٤	٢٠. قاعدة: (مِنَ المواضعِ التي يجبُ فيها انفصَالُ الضَّميرِ هو إذا تقدَّمَ على العَاملِ أو تأخَّرَ، لمْ ينفصل إلَّا في ضرورةٍ)	٤٠
٢٥	٢١. قاعدة: (المفعولُ به إذا كان ضميراً –لو	٤١

	تأخَّر عن عاملهِ وَجَبَ اتصالُه- وَجَب تقديمُه)	
٢٦	٢٢. قاعدة: (الضميرُ المنفصلُ المرفوعُ يجوز أن يؤَكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ)	٤٢
٢٧	٢٣. قاعدة: (إذا اجتمعَ ضمائر فحَيثُ أمكَنَ عودُهَا لِواحدٍ فهو أولى مِن عودِها لِمُختلفٍ)	٤٢
٢٨	٢٤. قاعدة: (قَد يَسدُّ مَسَد الضَّميرِ أمورٌ: منها الإشارةُ، ومنها الألفُ واللامُ، ومنها الاسمُ الظَّاهرُ)	٤٤
٢٩	٢٥. قاعدة: (إذَا جَاءَ مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه وذُكِرَ بعدَهما ضَميرٌ عَادَ إلى المضافِ؛ لأنَّه المحدثُ عنه دُونَ المُضَاف إليه)	٤٥
٣٠	٢٦. قاعدة: (المواضِعُ التي يُفَسَّرُ فيها الضَّميرُ بما بعدَه هي: ضميرُ الشَّأنِ، والمجرورُ بـ «رُبَّ»، والمرفوعُ بنعمَ وبِئسَ وما جرى مَجراهما، وبأوَّلِ المتنازِعَين، والمفسَّر بخبرِه، وبالمُبدِلِ منه)	٤٧
٣١	٢٧. قاعدة: (الضَّميرُ ثلاثةُ أقسام: ظاهرٌ منفصلٌ، وظاهرٌ مُتَّصلٌ، ومُستكن، وهو ثلاثةُ أوجهٍ: ضميرُ المرفوعِ، وضميرُ المنصوبِ، وضميرُ المجرورِ، وكلُّ واحدٍ منها على وجهينِ: مُتَّصل ومُنفَصل، إلا ضمير المجرورِ، فإنَّه مُتَّصلٌ، ولا منفصل له)	٥٠
٣٢	٢٨. قاعدة: (الضَّميرُ لا بدَّ وأن يكونَ عائداً إلى مذكورٍ سابقٍ، والضَّميرُ إمَّا أن يكونَ متقدِّماً على المذكورِ لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متأخِّراً عنه لفظاً ومعنىً، وإمَّا أن يكونَ متقدِّماً لفظاً ومتأخِّراً	٥٢

	معنىً، وإمَّا أن يكونَ بالعكسِ)	
٣٣	٢٩. قاعدة: (ضَميرُ الغيبةِ أقسام أحدُها: أن يعودَ إلى شيء سبق ذكرُه في اللفظ بالمطابقةِ، والثَّاني: أن يعودَ على مذكورٍ في سياق الكلام مؤخَّرٍ في اللفظ مقدَّمٍ في النِّيَّة، والثَّالث: أن يدلَّ اللفظُ على صاحبِ الضَّميرِ بالتَّضمُّن، والرَّابع: أن يدلَّ عليه بالالتزام، والخامس: أن يدلَّ عليه السِّياقُ فيُضمَر ثقةً بفهم السامع، والسَّادس: أن لا يعودَ على مذكورٍ ولا معلومٍ بالسِّياقِ أو غيرِه)	٥٤
٣٤	المبحث الثاني: قواعد في الضَّميرِ والعَطف	٥٨
٣٥	٣٠. قاعدة: (الضَّميرُ يُربَطُ به كما أنَّ حرفَ العطفِ يُربَطُ به)	٥٨
٣٦	٣١. قاعدة: (يَقبُحُ أن يُعطَفَ باسمٍ ظاهر على اسم مُضمَر في حال الخفضِ إلَّا بإظهارِ الخَافضِ)	٦١
٣٧	٣٢. قاعدة: (الأصلُ في العطفِ بالواوِ مطابقةُ الضَّميرِ لما قبله في تثنيةٍ وجمعٍ، وأما العطفُ بأو فلا يعودُ الضَّميرُ فيه إلا على أحد ما سبق)	٦٧
٣٨	٣٣. قاعدة: (العطفُ على الضَّميرِ الملفوظِ به لا يَجوزُ إلَّا بَعدَ تأكيدِهِ)	٦٧
٣٩	٣٤. قاعدة: (قَد يُعطَفُ على الضَّميرِ دُونَ تأكيدِه لأنَّ المجرورَ قامَ مقامَ التَّوكيدِ كما قَامَت «لا»)	٧٢
٤٠	٣٥. قاعدة: (إذَا عُطِفَ بِـ (أَو) وَجَبَ إفرادُ	٧٤

	الضَّميرِ)	
٤١	٣٦. قاعدة: (إذا تقدَّمَ الضَّميرَ معطوفٌ، ومعطوفٌ عَلَيه فإن كانَ العطفُ بالـ (واو)، وبـ (حتى) كان الضَّميرُ على ما تقدَّمَ مِنَ الإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ، وإن كانَ العطفُ بالـ (فاء) جاز فيه وجهان: أن يكونَ حسب ما تقدَّمَ قبله، وأن يكونَ مفرداً لا غير. وإن كان العطف بـ (ثم) فالأحسنُ الإفرادُ لما فيها مِنَ المُهلة، وإن كانَ العطفُ بما عدا ذلك فإنما يكون الضَّميرُ حسب المتأخِّر مِنَ الأسماءِ المتقدِّم عليه)	٧٦
٤٢	٣٧. قاعدة: (في الإغراء يرفع فاعلاً ويجوز أن يُعطَفَ عليه مرفوع، والأقربُ أنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ بها وبأخواتِها في موضعِ جرٍّ)	٧٧
٤٣	المبحث الثالث: قواعد في الضَّميرِ والحذف	٧٩
٤٤	٣٨. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ كثيراً مِنَ الصِّلَةِ)	٧٩
٤٥	٣٩. قاعدة: (قد يُحذَفُ الضَّميرُ لدلالةِ (كلّ) عَلَيه)	٨٠
٤٦	٤٠. قاعدة: (لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ المجرورِ بحرفٍ إلَّا بشروطٍ: وهو أن يدخلَ على الموصولِ، أو الموصوف بالموصولِ، أو المضاف إلى الموصول حرفُ جرٍّ، مثل ما دخل على الضَّميرِ لفظاً ومعنى، وأن يتَّحدَ ما تعلَّقَ به الحرفانِ لفظاً ومعنى، وأن لا يكون	٨١

	ذلك المجرور العائد على الموصول وجاره في موضع رفع، وأن لا يكونَ محصوراً، ولا في معنى المحصور، وأن يكونَ متعيناً للرَّبطِ)	
٤٧	٤١. قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ في أربعةِ أبواب: الصِّلَة، والصِّفَة، والخَبر، والحَال)	٨٣
٤٨	الخاتمة:	٨٦
٤٩	المصادر والمراجع	٨٨
٥٠	فهرس المحتويات	٩٦